

[illegible][illegible]

المستعجج بجميع صفات الكمال لا اسم مفقود الواجب بالذات كما قيل في بعض
كلامه كلمة التوحيد عليه ذلك لغير ذلك دون التوحيده بعد لا ياتي بها
الاستعجج بجميع صفات الكمال بالاجال ان يفصل بعضها مع الاستعجج بانه
الاستعجج بفعل ان لا ياتي بحكمه مفيداً لا يمنع معناه الغنى ويجعل
ان يكون المراد المعنى الاصطلاحى يجعل انكار المنكرين كلاً انكاراً موجوداً
ان تاكلوا فيه اريد دعوا عنه كقول تعالى رب فيه ولا ناقص لقصده
قدرة نعم ما كان نبينا صلى الله عليه وسلم وسيلة له في حكمه ايضا
هر شديت نكاد في التعبد بالصلوة فقال والصلوة وهي في اللغة مطلق الصف
فاذا نسبت الى الله تعالى اريد بها الرحمة لكاملة فاذا نسبت الى الملائكة اريد بها
الاستعداد فاذا نسبت الى المؤمنين اريد بها الدعاء منعق قلوبهم اللهم صل
عليه عليه في الدنيا وعلوه في الآخرة وبقائه شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في كماله وقصصه اجر عمله على سيد انبيائه وهو نبينا صلى الله
عليه وسلم كما ورد في الخبر فاستدركه ولا يلام ولا يخرى والنبى هو انسان
صعب من الله تعالى الخالق لتبليغ احكامهم فان كان ذا كتاب وشريعته
متجدة ليس رسولا فاضافة الانبياء لا مستغنى فیتنا ولي الرسل

المستعجج بجميع صفات الكمال لا اسم مفقود الواجب بالذات كما قيل في بعض
كلامه كلمة التوحيد عليه ذلك لغير ذلك دون التوحيده بعد لا ياتي بها
الاستعجج بجميع صفات الكمال بالاجال ان يفصل بعضها مع الاستعجج بانه
الاستعجج بفعل ان لا ياتي بحكمه مفيداً لا يمنع معناه الغنى ويجعل
ان يكون المراد المعنى الاصطلاحى يجعل انكار المنكرين كلاً انكاراً موجوداً
ان تاكلوا فيه اريد دعوا عنه كقول تعالى رب فيه ولا ناقص لقصده
قدرة نعم ما كان نبينا صلى الله عليه وسلم وسيلة له في حكمه ايضا
هر شديت نكاد في التعبد بالصلوة فقال والصلوة وهي في اللغة مطلق الصف
فاذا نسبت الى الله تعالى اريد بها الرحمة لكاملة فاذا نسبت الى الملائكة اريد بها
الاستعداد فاذا نسبت الى المؤمنين اريد بها الدعاء منعق قلوبهم اللهم صل
عليه عليه في الدنيا وعلوه في الآخرة وبقائه شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في كماله وقصصه اجر عمله على سيد انبيائه وهو نبينا صلى الله
عليه وسلم كما ورد في الخبر فاستدركه ولا يلام ولا يخرى والنبى هو انسان
صعب من الله تعالى الخالق لتبليغ احكامهم فان كان ذا كتاب وشريعته
متجدة ليس رسولا فاضافة الانبياء لا مستغنى فیتنا ولي الرسل

قول الله تعالى
 انما ارسلناك بالبينات
 والهدى والرحمة
 والبرهان
 والهدى والرحمة
 والبرهان
 والهدى والرحمة
 والبرهان

ايضا لا يقال فيها هم دخل ويوم فيلزم كونه سيدا من نفسه لان
 الحكم بذهاب العقل بخروجه عليه السلام منهم صلوات الله عليهم
 كقوله تعالى والله على كل شئ قدير وسيد اوليائه السند ما استندت
 اليه وان لياؤه تعاخواصه اعم من ان يكون نبيا او غيره لكن يخرج
 نبينا صلى الله عليه وسلم بدلالة العقل والظاهر ان يكون المراد بالاولياء
 ههنا من تعي الا نبيا من العلماء والصالحين ولا يحق ما في لفظ السيد
 والسند من صنعة التجسس على حيايه المعارضين لاعدائه من الكفار
 والسكران للتوحيد وسأله صلى الله عليه وسلم باللسان
 والسناني والمجرات والفرقان بحيث يخرج واحدا لسانا من قصر سورة
 منه ولعمري في مكة مشرك الا وان يظهر كيمياء الاحباب لذي حجب
 صلى الله عليه وسلم بصفهم قلوبهم وخلو من عقادهم والكل داخل فيهم
 حاجة للتصريح بهم ولا يذهب عليك ما في لفظ المنع والنقض والسند
 والمعارضة من حسن لغة الاستهلال المناسب لاداب النعال كما بيناه
 عليه في قوله ان بعد من المظروف للزمانية واذا قطع عن الاضافة
 ترى ههنا والعالم فيه من لا شاك في قوله هذا فاعاد الجواب ترك اللفظ

قول الله تعالى
 انما ارسلناك بالبينات
 والهدى والرحمة
 والبرهان
 والهدى والرحمة
 والبرهان
 والهدى والرحمة
 والبرهان

قول الله تعالى
 انما ارسلناك بالبينات
 والهدى والرحمة
 والبرهان
 والهدى والرحمة
 والبرهان
 والهدى والرحمة
 والبرهان

قول الله تعالى
 انما ارسلناك بالبينات
 والهدى والرحمة
 والبرهان
 والهدى والرحمة
 والبرهان
 والهدى والرحمة
 والبرهان

2

الفاء لئلا يخرج الى قوم المتوهم به ما حكم في الذهن من المرتب الا نبيوت

المصدر: بصيرة المصطفى عليه السلام في فهم من اجزئيات الالجابات الصحية المتناهية السفيق
يشير الى سنة القاعد ١٢

والتج في اللغة التفتيش وفي الاصطلاح يطلق على حمل شيء على شيء
يقال تجت الشيء فتجته عنه ١٢

وعلى اثبات النسبة الجزئية بالدليل وعلى المناظرة والمراد هو هذا ثالث المعاني

لا شئ أعظم من إرادة العبد التواضعي، أنه لا يصدق على المتعويصديق

مجلس اول

على اثبات العليل حكما بالاستكثار من غير حصص حتى يجمعه في الحال واما الاول

فلا يُلَقَّ ارَادَتُهُ لانه يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ حَكِيمٍ فِي لَذَّةِ هُوَ اَوْ فِي الْمَقَالِ مُتَّصِمَةٌ فَرَعٌ

عَمَّا نَزَلَ خَيْرٌ لِّمَنْ لَّمْ يَغْضَبْهُ وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْخَالِ لَمَّا آيَ امْرَأَتُهُ بِحَبِّ اسْتَحْضَرَهَا دَهَانِي فَرَّقَ

انامسرو پچھن ضمیر مستحقانہ

امده و هر دم یقین به یقینیه ادب بیاب محبوب یقینیه ادبی یقینیه

الخضوع الباجت عن كيفية البحث من كونه صحيحاً أو سقيماً سموه أو غير صيانة
سنة ثمن المظاهرة ١٣

لَمْ يَصِلْ إِلَى أَهْلِهِ لَوْ لَمْ يَصُوتْ دَهْرٌ لَمْ يَنْظُرْ عَنْ إِنْ لَيْسَ لَكَ بِطَرِيقٍ لَا يُوْصِلُ

وَاللَّطَّافُ فَإِنَّ السَّالِكَ مَا لَمْ يَعْلَمْ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَرِيعْ مَا كُنْ دَعَا سَهْ

فولاد و آهن و مس و برنج و ...

من اسلوب تبيين احوال و قصص الى ما اراد و ضمنه اليه ترتيبه و رفعه الى

ما ذلزل ونصب على نه حال استراة او متة اخذة على مقدسة وهي ما يتوقف عليه الشهد

في القاصد على جبل الجبيرة والجبائر تسعة وخاتمة وهي ما يختص به المشقة

کونزائیہ خانہ
وفاقہ لاء
بلجیٹ
لاؤن کینڈ
بائڈ لاف
اور مقصد
لاؤنڈا
عمومی
دوسرے
من ای

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

٩
فيكون جواب السؤال الثاني
موضوع هذا الفن

مجلسه فی علم ال
صیانه للذین عن
الغسل الیستیع

قوله فإلا لم يزل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ای علیہا عیانہ از

د. فاضل بن عبد الرحمن
م. ل. د. د. فاضل بن عبد الرحمن

طحا انلا بدو مع العلم
فان مع اورد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

فانما بعد من طرقت
الملكوت لما في الجحيم
من الدنيا

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

مجلس شورای اسلامی
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
دفتر چاپ و انتشارات
تهران ۱۳۸۵

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

في القرنين الرابع والخامس عشر
في عصر الخليفة العباسي المأمون
في عصر الخليفة العباسي المأمون
في عصر الخليفة العباسي المأمون

والله اعلم بالصواب

ما لا يصدق على الله تعالى
وما لا يصدق على الله تعالى
وما لا يصدق على الله تعالى
وما لا يصدق على الله تعالى

لا تخافوا ولا تحزنوا لهذا الاصل والآخر

وَالَّذِينَ يَكُونُونَ الْمُتَعَبِينَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكُونُونَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكُونُونَ

والله اعلم بالصواب

فصل في معرفة ما لا يصدق على الله تعالى

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الحكمة والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان

مجلسه فیضیه

فقد في نفسه نقصا لا يمكن له ان يطلع عليه احد من خلقه حتى
يظهر له نقصه ففعل ما فعل

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

طبر بن عروم
القرية على نهر
نسيم في التمرنيات عند تاروت
القرية

منافضل اصحاب ان يكون منكم
وجمعوا على ان تفرجه
منافضه

عزیز ترین قلم کار
میر تقی میر کی شہرہ آفاق
ادبیات کی شہرہ آفاق
ادبیات کی شہرہ آفاق

اللہ ان
علیٰ معنا و یخففہ عنہ
فلا یزین ان کل علیٰ معنا و یخففہ
عنہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لدينا في الشرق والوسط والجنوب
في الشرق والوسط والجنوب

بنام خداوند متعال
فصل اول در بیان
نظم و ترتیب

على الذي هو مضاف، مفهوم مطلق
المقدمة كما اختار إليه
عنه لا يلزم

مطلقاً للمقدّمه كما ان قوله من

أما في بلادنا فقد كانت في ذروة
عظمة الكهنة للعبادة والتمسك
بمعتقداتهم التي لا يذعن بها أحد

بالتفكير في هذا الرسالة المحمدية
والله اعلم

مجلس خلق المسندة من الأئمة
أحمد بن محمد

٥٢

[illegible]

[illegible]

صريح لا يوجد لها الا بحسب الاصطلاح من الماديات الاعتبارية كغيره
في نفس الامر ١٣

الكلمة بأنها لفظ وضع المعنى مفردنا لأول تعريف بحسب الحقيقة والثاني بحسب
غنى الخزانة ٢

الاسم وقد أشاد الحق الطوسي لما أن التعريف اللفظي يناسب باللغة

والحققة بغيرها لا يقال تقسيم الحققة الى ما هو بحسب الحقيقة والمما هو بحسب الاسم

تقسيم النفس والعزير لأننا نقول أراد المصنف قدس سره بالحقيقه مايجيد

معرفة ماهية الشيء اعم من ان تكون تلك الماهية موجودة اذلا وبما هو بحسب الحقيقة

ما يُفيد معرفة الحقيقة المرجحة وما هو عجب الاسم ما يُفيد معرفة الحقيقة الأعزّية

اصطلاحیہ کا یہ لفظ من جملہ ضبط ہے شیخ ابن الحاحب ذکر کرتے تشریف التقریف

اللفظ قبله بلفظ اظهر مرادف فندرج عليه ان تعريت ك الوجود لفظية مع انها

لا تصف بالترادف لأن الترادف من أوصاف المفرد والحواب سبعة إذا قصد التمييز

مركب لا يقصد به تفصيله بل ليعتد المرء من حديث هو مجموع فنوصف بالترادف

حُكْمًا وَلَا يَخْفَى مِنْهُ مِنَ التَّكْلِيفِ فَظَهَرَ بِذَلِكَ وَجْهُ الْعُدُولِ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَا ذَكَرُوا

قدس سر آتم عزت الدلائل وقال الدلائل هو المركب من قضيتيه بالتكدي

المحمول نظري وهذا التعريف أولى من التعريف المشهور وهو ما

لَمْ يَمَسَّ الْعِلْمَ لَيْسَ أَخَاهُ فَاتَّخَذَ مِنْهُ عَظِيمًا فِي الْمَلِكَةِ

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ وَنُفِثْنَا بِهِ أَعْيُنَ عِبَادِنَا
حِينَ نَزَلْنَا ذَٰلِكُمُ الْوَحْيَ فِي الْمَاءِ
فَلْيُفَكِّرُوا وَلْيَعِظُوا عَلَى الْفُلِ
فَالْفُلُ كَانَ آيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ
وَالْبَحْرُ يَكُونُ مِثْقَالَ دُنْجَانٍ
وَالْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ
وَالْأَرْضُ كَالسَّجَّةِ الْخَضْرَاءِ
الْبَاسِغَةِ
وَالسَّيِّدَاتُ يَكُونْنَ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ
وَالْحُكْمُ مُنْتَقِلًا بَيْنَ يَدَيْهِ
وَالْأَعْيُنُ تُجَنَّبُ عَنْهُ وَيُنَظَّرُ
حَيْثُ يُرِيدُ أَن يَفْجُرَ فَوْقَهُ
فَيَفْجُرُ فَوْقَ عِثْقَانِ الْبَلَدِ
وَالْأَعْيُنُ تُجَنَّبُ عَنْهُ وَيُنَظَّرُ
حَيْثُ يُرِيدُ أَن يَفْجُرَ فَوْقَهُ
فَيَفْجُرُ فَوْقَ عِثْقَانِ الْبَلَدِ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

[illegible]

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

بالنسبة الى لوازمها البينة وان يمكن توجيهه بان المراد باعلمه الصدق
بالمعنى الضيق
والعق ما يترتب من الصدق به للصدقين بشرط آخر بطريق الاكتساب
كما استفاد من كلمة من فان حمل ذلك التعريف على تعريف الدليل
اي اشمور
القطع البين الانحاح يعني الاستدلال بظاهر وان اريد به التعميد كاهل الظاهر
لاشكل الاول
حمل الاستدلال على النسبة الصحيحة للانتقال لا على امتناع الانفكاك
كما صرح به المصنف في سيرة في حاشية شرح المختصر ولا بد من
من ذلك على هذا التعريف يحتاج في الجواب الى التكلف لكن
المعنى ان تعريف
بقاؤه لا يتناول الدليل الفاسد حيث لا يكون موافقا الى المطلوب
وانه قد يتجنب الدليل من اكثر من قضيتين ولا يتناول
التعريف وجوابا لان الادلة في التناهي للمعروض اي ما يكون
المصدر بقوله لا يتناول
تركيبه لغرض لتأدي اعظم من ان يكون ذلك الغرض بعد التركيب
حاصلا او لا وجواب الثاني ان الدليل المركب من اكثر من قضيتين
وفي الدليل الفاسد يكون الغرض لتأدي البينة والحاصل
في الحقيقة دليلان اولاد اذ التحقيق ان الدليل لا يتجنب الا
من قضيتين فحسب وقوله من قضيتين اولي من قول البعض
ومعنى الاول
من مقدماتين اذ المقدمة في الشهر مفسرة بما جعل

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

الدليل بان يوجد الدليل في موضع ولم يوجد الدليل فيه او فساد الدليل في
الحال على تقدير تحقق الدليل وتصح ذلك من قوله ^{في} فصل في النقض بدقته
او لو لم يحال ونسب ^{في} لقضاة الاجاليه يعني كما انه يمكن فقط مطلق النقض على
ما ذكره بطلان النقض المقيد بالاجاليه ايضاً عليه بخلاف النفع فانه لا يطلو عليه
الامقيده او المقصيه والشاهد ما يدل على فساد الدليل المتخلف او
لاستان منه محالاً ثم اعلان التعريف اشبه بالنقض وهو تخلف الحكم عن الدليل
عندئذ يصرح عنه لانه رد عليه ان النقض لا يخلف بالتخلف كما عرفت وان النقض
صفة التامض والتخلف صفة الحكم ويكن الجواب عن الاول بان المراد بالحكم
الدلول اعم من ان يكون مدعي او غيره وفيكون المعنى انفسا للدلول
مع وجود الدليل بذلك يكون وجه من بعد ثمانية ^{في} يوجد الدليل في
ولو وجد المدلول فيها كانا مختلفين ^{في} والى ان يوجد ولا يوجد مدلولاً
كما اذا استمر الحكم فيه انه ليس بظاهر ملازم لارادوا في التعريف
معنى الثاني بان المعروف هو كلف الاصطلاح في ذمة الغرض الذي هو صفة
المتعلق مع انه عجز ^{في} ان يكون مصدراً مبرراً للمفعول في رد على التعريفين
انما يتوجب اصطلاحاً لا يظن على معنيين آخرين احدهما نقض المعرفة

الدليل بان يوجد الدليل في موضع وله يوجد الدليل فيه اوفساد الدليل في
 المكان على تقدير تحقق الدليل وتبين ذلك من قوله ونقصان النقص بدخول
 اولوهم محال ونسبة محذور الى ما ينبغي كما انه يطلق لفظ مطلق النقص على
 ما ذكره جليل النقص المقيد بالاجمالي ايضاً عليه مجازي النقص فانه لا يطلق عليه
 الا مقيداً او مقصيلاً والشاهد ما يمد على فساد الدليل للتخلف او
 لاستان منه محالاً كما علم ان التعريف اشهر للنقص وهو تخلف الحكم عن الد
 عدل مصرح عنه لانه يرد عليه ان النقص لا يختص بالتخلف كما عرفت وان النقص
 صفة للنقص والتخلف صفة للحكم ويتكون الجواب عن الاول بان المراد بالحكم
 المدلول انه من ان يكون مدعى او محذوره فيكون المعنى السواء المدلول
 مع وجود الدليل وذلك يكون بوجهين احدهما ان يوجد الدليل المحذور
 ولو وجد المدلول فيها كان الخطأ مستلزماً لان يوجد ولا يوجد مدلولاً
 كما اذا استلزم الحكم عليه انه ليس بظاهر ما لا شئ لا ارادة التعريف
 ونحن نشي بان المعروف هو النقص الاصطلاحي ذنب التعريف الذي هو صفة
 المتأخر مع انه جري ان يكون مصدراً مسبباً للمفعول يرد على التعريفين
 ان النقص حسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين احدهما نقص المعرفة

الاشياء ثابتاً ويعتبر بغير التقيض لانه لو كان شيئ من الاشياء ثابتاً لمكان
 المدعى ثابتاً لم كلامه فهو قوله ترجع في انما اشارت الى ان لا توجد الدلائل
 العقلية الصريحة وقد يقع في القياسات العقلية أيضاً كما اذا قال الخلفي اسم الاسب
 من ركان الوضع ولا كيف اقل ما يطبق عليه اسم اسم كغسل الوجه فيقول
 التسامح مع كراهة اسم ركن منها فلا يقدّر بالربيع كغسل الوجه وامامنا حنة
 بائسلكم اذا قال المعلل العالم محناً على الموتى ولا يحتاج اليه حادث فهو
 حادث غير المتعلق العالم مستغن عن امز مؤد كل مستغن عنه قد يهتد به من قد يعرف
 فالدليل ان متحولات في الصور لا يكونها من ضرب واحد بل اشكال لا ولد واذا
 المعارض لو كان الحالة حادثاً لما كان مستغنياً لكنه مستغن فليس محلات كانت
 معارضة بالذات فيقيد التعريف على تقليل المعلل الى واحد معارضة بالذات
 والجواب عنه انه معارضة على احتمالها كما سيجي ويؤيدهم ان كونهم معارضة كما
 محلا غير ممكن قال ان امز قد يلزم للمعلل الاول والمنتبث ندعاه بالدليل للمعارض
 فلو لم يكن المعارض متعللاً به فلا بد من بياحه وذلك لان الوجهين لنتيجة المتعارضة
 ولتصاها معارضة لا كما ان الحكم المتضاد للغير وهو غير حاسم كما اذا قال احدنا فلا
 قال بوجاهة محمودة في الله عنها اذا جاء مع المظاهر في خلال صياح

فيقولون ان قولهم ان الاشياء ثابتة لا يمكن ان يكون شيئ من الاشياء ثابتاً لمكان
 المدعى ثابتاً لم كلامه فهو قوله ترجع في انما اشارت الى ان لا توجد الدلائل
 العقلية الصريحة وقد يقع في القياسات العقلية أيضاً كما اذا قال الخلفي اسم الاسب
 من ركان الوضع ولا كيف اقل ما يطبق عليه اسم اسم كغسل الوجه فيقول
 التسامح مع كراهة اسم ركن منها فلا يقدّر بالربيع كغسل الوجه وامامنا حنة
 بائسلكم اذا قال المعلل العالم محناً على الموتى ولا يحتاج اليه حادث فهو
 حادث غير المتعلق العالم مستغن عن امز مؤد كل مستغن عنه قد يهتد به من قد يعرف
 فالدليل ان متحولات في الصور لا يكونها من ضرب واحد بل اشكال لا ولد واذا
 المعارض لو كان الحالة حادثاً لما كان مستغنياً لكنه مستغن فليس محلات كانت
 معارضة بالذات فيقيد التعريف على تقليل المعلل الى واحد معارضة بالذات
 والجواب عنه انه معارضة على احتمالها كما سيجي ويؤيدهم ان كونهم معارضة كما
 محلا غير ممكن قال ان امز قد يلزم للمعلل الاول والمنتبث ندعاه بالدليل للمعارض
 فلو لم يكن المعارض متعللاً به فلا بد من بياحه وذلك لان الوجهين لنتيجة المتعارضة
 ولتصاها معارضة لا كما ان الحكم المتضاد للغير وهو غير حاسم كما اذا قال احدنا فلا
 قال بوجاهة محمودة في الله عنها اذا جاء مع المظاهر في خلال صياح

فيقولون ان قولهم ان الاشياء ثابتة لا يمكن ان يكون شيئ من الاشياء ثابتاً لمكان
 المدعى ثابتاً لم كلامه فهو قوله ترجع في انما اشارت الى ان لا توجد الدلائل
 العقلية الصريحة وقد يقع في القياسات العقلية أيضاً كما اذا قال الخلفي اسم الاسب
 من ركان الوضع ولا كيف اقل ما يطبق عليه اسم اسم كغسل الوجه فيقول
 التسامح مع كراهة اسم ركن منها فلا يقدّر بالربيع كغسل الوجه وامامنا حنة
 بائسلكم اذا قال المعلل العالم محناً على الموتى ولا يحتاج اليه حادث فهو
 حادث غير المتعلق العالم مستغن عن امز مؤد كل مستغن عنه قد يهتد به من قد يعرف
 فالدليل ان متحولات في الصور لا يكونها من ضرب واحد بل اشكال لا ولد واذا
 المعارض لو كان الحالة حادثاً لما كان مستغنياً لكنه مستغن فليس محلات كانت
 معارضة بالذات فيقيد التعريف على تقليل المعلل الى واحد معارضة بالذات
 والجواب عنه انه معارضة على احتمالها كما سيجي ويؤيدهم ان كونهم معارضة كما
 محلا غير ممكن قال ان امز قد يلزم للمعلل الاول والمنتبث ندعاه بالدليل للمعارض
 فلو لم يكن المعارض متعللاً به فلا بد من بياحه وذلك لان الوجهين لنتيجة المتعارضة
 ولتصاها معارضة لا كما ان الحكم المتضاد للغير وهو غير حاسم كما اذا قال احدنا فلا
 قال بوجاهة محمودة في الله عنها اذا جاء مع المظاهر في خلال صياح

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱- کلمات حقان
 ۲- کلمات حقان
 ۳- کلمات حقان
 ۴- کلمات حقان
 ۵- کلمات حقان
 ۶- کلمات حقان
 ۷- کلمات حقان
 ۸- کلمات حقان
 ۹- کلمات حقان
 ۱۰- کلمات حقان

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

سنة قوله مستند
التمسوا به في الاستدلال
بما لا يثبت له من الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل

والتمسوا به في الاستدلال
بما لا يثبت له من الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل

سنة قوله مستند
التمسوا به في الاستدلال
بما لا يثبت له من الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل

منه مع السند اذا منع الحكم كبرى دليل استكماله بان يقول لا نسلم كل متغير جائز
مستند كذا بان لم لا يجوز ان يكون بعض متغير قدما فمجرد دعي عار بغير السند
فيجاب باطلان السند اذا منع مع السند بعد اثبات التساوي وتعد بيان كون السند
مساويا لعدم المقدمة المنوعة وان يكون كذا صدق السند صدق مقدم المقدمة
المنوعة وبالعكس لبقيد اطلال السند كان يثبت للتكم كون قوله يجوز ان يكون
بعض المتغير قدما مساويا لعدم كون كل متغير قدما اثر يطل بالمدعي في الجواز
ويجاب باطل المقدمة المنوعة اعلم بان لم يكن المتغير مستند لا يثبت ان يكون مستندا
بالسند التساوي او غيره مع التعرض بما تستلزم به ان كان متمسكا به والتعرض
طيس بولج اذ يتم التساوي في ثبوتها بالثبوت المقدمة بكون التعرض ايضا وهو المقصود
وقال لهم فيما نزع عنه ابطال السند المساوي معتبر سواء كان مساويا له بحسب
تغير كلامه وعم المانع لا فائدة اثبات المقدمة المنوعة تحقيا او تعديلا ثم كلامه
فقد هذا انما يفتي قوله بعد اثبات التساوي بما اذا لم يعتد بالمانع في ذلك او يرد به
منتب في ذهن السامع المانع اما بانه المانع او باعتبار ظنه ثم اعلم ان صدق السند
يكون على وجهين احدهما المانع بان يكون نظرا فطلب العمل المدعي ثم المانع عليه هذا
الاخر بان يثبت المقدمة المنوعة واثبات السند بغيره فلا يخفى

سنة قوله مستند
التمسوا به في الاستدلال
بما لا يثبت له من الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل

سنة قوله مستند
التمسوا به في الاستدلال
بما لا يثبت له من الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل
فانما هو من غير الدلائل

سواء كان باطلاً بالذکر والثالث لا يبطال وهو ما يقع في ذلك مسأله كذا في نقضه
 احدها المتضاوية في الخارجين على نقضه الآخر في مختلف ما اذا كانت ختص في الخارج
 فان انتفاء كل واحد من المتضادين ينافي انتفاء الآخر في الحقيقة ليس بسبب ذلك
 قيل له ان باطل قبله بعد ثبات التناقض وينقض الدليل اذا كان قابلاً للنقض
 بحدوث غير المذكورين من الخلف فثبت للمكان بان يكون السائل هو الدليل
 غير صحيح لاختلافه عن الدليل في تلك الصورة لو كانت لو كان الدليل قابلاً
 لزم اجتماع التقيضين متلازمين فثبت ان قابلاً للمعاوضة باطل وجوه
 الاشياء المذكورة من معاوضة بالقلب والمعاوضة بالمثل والمعاوضة بالغير كل
 في نفسه يمتنع التقيض والمعاوضة بالبلغ اذا كان قابلاً له او بالنقض لكان
 حاله والمعاوضة ان كان قابلاً لانه المبدل الاول بعد النقض والمعاوضة
 لا يبرر سائر المذكورين له ثلثة مناصب كما كانت السائل الاول مقدم الا سوله
 الثلثة على كل واحد منها فحكمه اول منع الحادوث المحموج في الجواب بالتقيض
 استغنى عن الاخر فيجب ان يرد عليه شيء في الكل مطلقاً سواء كان السائل
 صانعاً او ناقضاً او معكضاً او متضاداً كان الجواب بتغير الدليل عن الدليل مطلقاً
 المنع من التثنية في وجهه عليه ذلك فثبت ان كراهة التثنية لا يكتسب

قوله لا يبرر سائر المذكورين له ثلثة مناصب
 قوله استغنى عن الاخر فيجب ان يرد عليه شيء في الكل مطلقاً
 قوله المنع من التثنية في وجهه عليه ذلك فثبت ان كراهة التثنية لا يكتسب
 قوله سواء كان باطلاً بالذکر والثالث لا يبطال وهو ما يقع في ذلك مسأله كذا في نقضه
 قوله احدها المتضاوية في الخارجين على نقضه الآخر في مختلف ما اذا كانت ختص في الخارج
 قوله فان انتفاء كل واحد من المتضادين ينافي انتفاء الآخر في الحقيقة ليس بسبب ذلك
 قوله قيل له ان باطل قبله بعد ثبات التناقض وينقض الدليل اذا كان قابلاً للنقض
 قوله بحدوث غير المذكورين من الخلف فثبت للمكان بان يكون السائل هو الدليل
 قوله غير صحيح لاختلافه عن الدليل في تلك الصورة لو كانت لو كان الدليل قابلاً
 قوله لزم اجتماع التقيضين متلازمين فثبت ان قابلاً للمعاوضة باطل وجوه
 قوله الاشياء المذكورة من معاوضة بالقلب والمعاوضة بالمثل والمعاوضة بالغير كل
 قوله في نفسه يمتنع التقيض والمعاوضة بالبلغ اذا كان قابلاً له او بالنقض لكان
 قوله حاله والمعاوضة ان كان قابلاً لانه المبدل الاول بعد النقض والمعاوضة
 قوله لا يبرر سائر المذكورين له ثلثة مناصب كما كانت السائل الاول مقدم الا سوله
 قوله الثلثة على كل واحد منها فحكمه اول منع الحادوث المحموج في الجواب بالتقيض
 قوله استغنى عن الاخر فيجب ان يرد عليه شيء في الكل مطلقاً سواء كان السائل
 قوله صانعاً او ناقضاً او معكضاً او متضاداً كان الجواب بتغير الدليل عن الدليل مطلقاً
 قوله المنع من التثنية في وجهه عليه ذلك فثبت ان كراهة التثنية لا يكتسب

قوله سواء كان باطلاً بالذکر والثالث لا يبطال وهو ما يقع في ذلك مسأله كذا في نقضه
 قوله احدها المتضاوية في الخارجين على نقضه الآخر في مختلف ما اذا كانت ختص في الخارج
 قوله فان انتفاء كل واحد من المتضادين ينافي انتفاء الآخر في الحقيقة ليس بسبب ذلك
 قوله قيل له ان باطل قبله بعد ثبات التناقض وينقض الدليل اذا كان قابلاً للنقض
 قوله بحدوث غير المذكورين من الخلف فثبت للمكان بان يكون السائل هو الدليل
 قوله غير صحيح لاختلافه عن الدليل في تلك الصورة لو كانت لو كان الدليل قابلاً
 قوله لزم اجتماع التقيضين متلازمين فثبت ان قابلاً للمعاوضة باطل وجوه
 قوله الاشياء المذكورة من معاوضة بالقلب والمعاوضة بالمثل والمعاوضة بالغير كل
 قوله في نفسه يمتنع التقيض والمعاوضة بالبلغ اذا كان قابلاً له او بالنقض لكان
 قوله حاله والمعاوضة ان كان قابلاً لانه المبدل الاول بعد النقض والمعاوضة
 قوله لا يبرر سائر المذكورين له ثلثة مناصب كما كانت السائل الاول مقدم الا سوله
 قوله الثلثة على كل واحد منها فحكمه اول منع الحادوث المحموج في الجواب بالتقيض
 قوله استغنى عن الاخر فيجب ان يرد عليه شيء في الكل مطلقاً سواء كان السائل
 قوله صانعاً او ناقضاً او معكضاً او متضاداً كان الجواب بتغير الدليل عن الدليل مطلقاً
 قوله المنع من التثنية في وجهه عليه ذلك فثبت ان كراهة التثنية لا يكتسب

قوله سواء كان باطلاً بالذکر والثالث لا يبطال وهو ما يقع في ذلك مسأله كذا في نقضه
 قوله احدها المتضاوية في الخارجين على نقضه الآخر في مختلف ما اذا كانت ختص في الخارج
 قوله فان انتفاء كل واحد من المتضادين ينافي انتفاء الآخر في الحقيقة ليس بسبب ذلك
 قوله قيل له ان باطل قبله بعد ثبات التناقض وينقض الدليل اذا كان قابلاً للنقض
 قوله بحدوث غير المذكورين من الخلف فثبت للمكان بان يكون السائل هو الدليل
 قوله غير صحيح لاختلافه عن الدليل في تلك الصورة لو كانت لو كان الدليل قابلاً
 قوله لزم اجتماع التقيضين متلازمين فثبت ان قابلاً للمعاوضة باطل وجوه
 قوله الاشياء المذكورة من معاوضة بالقلب والمعاوضة بالمثل والمعاوضة بالغير كل
 قوله في نفسه يمتنع التقيض والمعاوضة بالبلغ اذا كان قابلاً له او بالنقض لكان
 قوله حاله والمعاوضة ان كان قابلاً لانه المبدل الاول بعد النقض والمعاوضة
 قوله لا يبرر سائر المذكورين له ثلثة مناصب كما كانت السائل الاول مقدم الا سوله
 قوله الثلثة على كل واحد منها فحكمه اول منع الحادوث المحموج في الجواب بالتقيض
 قوله استغنى عن الاخر فيجب ان يرد عليه شيء في الكل مطلقاً سواء كان السائل
 قوله صانعاً او ناقضاً او معكضاً او متضاداً كان الجواب بتغير الدليل عن الدليل مطلقاً
 قوله المنع من التثنية في وجهه عليه ذلك فثبت ان كراهة التثنية لا يكتسب

[illegible]

نفعه اي نفع ذلك التوبة اذ لم يقصده اي بذكر ذلك التنبه انك الدعوى
لا فائدة اذ لا

لكن فابد يمدية غير محتاج الى اكتشاف ولا يقدح خفاك التوجه فبتنق الى الدعوى
اي الدعوى ١٣٤

بتأويل المطلوب والمردعي المستغنى صفة لشبهة عن الاختلاف بخلاف الاستدلال
لما كان بروان الدعوى من حيث تذكير الغرض بما يجب تأويل المدعى أو المطلوب^{١٢}
فان التوجه هناك يفتتح في ثبوت الدعوى لكن نه محتمل آلا فيه وكان الاصل في
أي وقت الاستدلال^{١٣}

ان يذكر الدليل بذكر الاستدلال وقد يناقش هذا بأنه كما هو في الأصولية

المذكورة ما هو مقصود بالاستدلال على ثبات المدعى كذا يفوت بوجوب

مَا هُوَ مَقْصُودُ التَّنْبِيْهِ اَيْضًا اَعْنَى اِزَالَةِ الْخُفَاءِ وَفَلَا فَرْقَ اِلَّا اَنْ يَقَالَ الْعُقُورُ لَا

هو ثبوت المدعى وما زوال الخفاء فقد يحصل بأدنى تأمل للسائل الطالب للحق

الاضطلاع بقواعد وقوانينه ولا يخفى ما فيه فتأمل البحث الثاني ما يستلزم عليك وهو

قوله التوفيق الحق لا يستلزم العاد على ضمنه وهذا هو هذا المذكور

وہ اس کے لئے ہے کہ وہ اس کے لئے ہے

حدود جبراً و اجراً جنس له و انتی فصل یمنع بان یقاله من غیر مستند

۸ و حبس والی فصل بعض بیانی از احمد بن محمد بن ابان پیش از آنکه

(در این باب)

کند تا در آخر کتاب که در این باب است.

بناجی لکھو دین کے لئے عین و غیث و غلبہ
 و جہد

مراخذ الحروف عنه ويعارض بعينها اي سجده على سبيل ذكره لكن لا بد ان يكون ذلك العنبر

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

قوله في كتابه

العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون
انما العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون
انما العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون

قوله في كتابه
العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون
انما العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون

ان لنا دعاء وخصمية لذلك لنا الدلائل عليها فانما نتج والسقط والمعارضة ترجع
الى تلك الدلائل وتحقيق المقام في التصديق وتصويره وتنقيش الصورة المحررة
الذهن ولا حكم فيه اصلا فالحداد انما ذكر المحذور ليتوجه ذهننا الى
بوجه ما نتميزه في صورته غير ان من لا يرى لا يحكم عليه بل لا بد من
التدقيق فيه له فامره لا يحتمل النقاش لا انما لا يقف في ذهن صورة
معقولة وهذا ينقش في الصور حسوسة فكما انه اذا اخذنا شئ من
فيه نقسنا لم يتوجه عليه منع بل يمكن له معه كذا انما في حق الحداد
انه يفهم من الحداد الحكم بان هذا الحداد هو محذور في النوع المذكور
فما هو باعتبار هذا الحكم الضمني فما يجري على السنة القوم من الالام انه محذور
منع ذلك الحكم الضمني فلما وجر مسائل للنوع فيجاب بما يحكم طريقه من بيان
صحة النقل والاثبات وتعيين اصله كان الاولي ان يقول بطريق علم
لان الجواب على كل من بالطريق المعلوم واستقصى اي الجواب عن بعض
الايراد ان الحق المنع في الحداد للحقيقة لان الجواب عن المنع بالاثبات
المقدمة المنوعة وذلك في الحقيقة متوقف على خلاف على الاثبات وذلك
في غاية الصعوبة كما صرح به ابن سينا في كتابه حيث الاحتياطية كاللفظية

انما العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون
انما العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون
انما العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون

قوله في كتابه
العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون
انما العلم على ما هو عليه من حيث هو لا على ما هو عليه من حيث ينبغي ان يكون

2

[illegible]

اى يظهر ما ذكرنا من ان المنع طلب لدليل على مقدمة معينة عدم توجبه
 للمنح حقيقة على النقل والدعوى مبنيان للنفاذ على محذور ان يكونا مبنيين للنقل
 بمعنى المدعى والنقل حيث لو يقصد رجاءه اى رجاء المنع الى المقدمة
 المقدمة المذكورة في دليل المستدل اما النقل فلا نذكر اقل احد قال بر حنفية
 حمد الله النية ليست بشرط في الوضوء واما ان يقولوا لا نعلم انها ليست بشرط
 فيه واما ان يقولوا لانهم ازالوا حنفية ثم قالوا لا اول لا يتمم اصلاً لانه قد رآه الكلا
 بطريق الحكاية فلا يتعلق به المواخذ اصلاً واما الثاني فهو وان كان لا يتم مع
 لا من حيث انه منع حقيقة بل لانه عبارة عن طلب تعميم النقل ليقول عليه لفظ
 محاذ المشارة في كون كل ما طلبنا من قبيل استعمال اللفظ للقيء في مقيد آخر
 فاستعمل لفظ المنع واما الدعوى فلا نذكر اقل احد استعمل لفظه بضم مركب من اجراء
 لا تجزى ويقول الحكم لان ذلك واما ان يريد به طلب الدليل على المقدمة
 المعينة وهذا لا معنى له لانه لو جدد دليل مع المدعى بعد حجة
 يطلب الدليل على مقدمة معينة منه واما ان يريد به طلب الدليل على
 تلك الدعوى وهو مسموع لكنه ليس بمنع حقيقة بل بما يطلق عليه
 لفظ المنع هاء ا على ما عرفت كالنقض والمعارضه اى كما انه

[illegible]

آداب باقره

[illegible]

لَا يَتَوَجَّهُ النَقْضُ وَالْمَعَارِضَةُ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ الْمَذْكُورِ لِإِتِّبَاتٍ وَقِيلَ أَيْ الْمَذْمُومُ

منع المنقول من حيث هو منقول لعدم التزام صحة وما إذا التزم صحة من

حيث لا التزام ليس بناقض وكلامه ليس بنقل بهذا الاعتبار فنتج عليه

المنع والقدس وما انقل عنه وانت خبير بان هذا القول منه مدل

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible]

تَعْلَمُ مَا وَجَّهَ الدَّلَالَةُ أَنَّ الْمَقُولَ لِعَدْلُونِهِ مُلْغَمٌ بِهَذَا الْحُكْمِ بَيْنَ يَدَيْ

عليه صحة الدليل مع انه يجوز زورده الشفع عليه ولا يحق عليك انه لما يدل

على ذلك انما قيل المنع بطلب الدليل على المقدمة واما اذا قيل بطلب

الدليل على ملتزمها الصفة فلا نفهم يرد عليه ^ع أن يمنع المدعى ايضاً

حقیقۃً ولا نَعُدُّ فی التزامہ وقد حُرِّت کلماتہم اِی الْمُنْظَرِ عَلَیْہِ

الشارة اكله التمسع عند الفقا والتتمع عند دعوى الام

فانما في ذلك لعلهم يتقون

أبدي لي العيون وبي ولدك بين عبد رسول الله من المصلين إلى الرحمن

من غير تقييد بماذا المراد المقصود معلوم فيه بوجه آخر وهو ان الذي

عدم جواز الطلب إذا لم يكن المقصود أي مقصود من المسائل معلومة أي النقل

اولا لام السدى والنظري بطريق اخر من هذا المسمى على بعد العلة الغائية

ای جہزہ العلقہ اکان مفسود و ملو حقیقہ بود و غرض

من علمي ننا وعلو العلم والفضل
من علمي ننا وعلو العلم والفضل

من النقصان فاما في سبيلها من نقصان لا يوجب في حقها ما كان في حق غيرها من نقصان بل هو نقصان في حقها فقط

[illegible][illegible]

قوله لا يجوز أن يكون العلم كذا **قوله** لا يجوز أن يكون العلم كذا **قوله** لا يجوز أن يكون العلم كذا

هذا الكلام قد دفع توهّمه لا يجوز أن لا يكون المقدمه ليست بحجزه الدليل والمتمم
 ان المقدمه جزء الدليل وانما يجوز لان المقدمه على ما مر تفسيره اعم
 من جزئ الدليل ومنع المعلم مطلقا أي من كل وجه مكافئة لا تستمع دون
 منع الخط أي البديهي الذي فيه خفاء ودون منع مقدمه التنبيه
 فانه أي كل واحد من منع البديهي بمحض طلب التنبيه عليه ومنع
 مقدمه التنبيه بمحض طلب الدليل او التنبيه عليها يجوز ان يجوز لما عرفت
 من ان المنع حقيقة طلب الدليل على مقدمه معينة من الدليل اعملا
 كونه كجزئ المطلق للطلب ومنع المقدمة من باقي الذكر
 على منع مقدمه اخرى على تقدير التسليم أي تسليم المقدمه
 الاخرى سواء كان يمنع المقدمة للمقدمه أو لا والخبره تلبا أو بالعكس
 سواء كان المنع المدرك في القديرات كما قال المعلل لا يحل وما
 ان يكون هذا او ذلك فان كان هذا فكذلك لو كان ذلك فكذلك فيقول
 السائل لا تسليم انه ان كان هذا فكذلك لو كان سلمنا خلا تسليم انه ان كان
 ذلك فكذلك او يقول بالعكس بأن يقول لا تسليم انه ان كان ذلك
 فكذلك وان سلم خلا سلم انه ان كان هذا فكذلك لا يكون فيها كما قيل

قوله لا يجوز أن يكون العلم كذا **قوله** لا يجوز أن يكون العلم كذا **قوله** لا يجوز أن يكون العلم كذا

هذا الكلام قد دفع توهّمه لا يجوز أن لا يكون المقدمه ليست بحجزه الدليل والمتمم

داوود علی المصلح

[illegible]

[illegible]

الحق قول الله

وهو كونه فرضاً ^{مستلزماً} من عدم كونه الإنسان التحقق عدم كونه الإنسان مع عدم كونه فرضاً أيضاً مثل أن يكون حراً أملاً من غير عكس وهو أن يتحقق السند كونه فرضاً أيضاً مثل أن يكون حراً أملاً من غير عكس وهو أن يتحقق السند مع انتفاء المنع بالنعى المذكور ومع العكس أعظم مطلقاً أو من وجه وأما الأول فمثل أن يقول المحدث في دليله هذا الإنسان فقيل لا نعرف ذلك لولا يجوز أن يكون غير ضحك بالفعال والسند وهو عدم الضحك بالفعال ^{من عدم كونه الإنسان} مع عدم كونه الإنسان مطلقاً ^{مطلقاً} لأنه كما يوجد عدم الإنسانية يوجد عدم الضحك بالفعال من غير عكس ^{فإن انتفاء الإنسان ليس بشاكلة بالفعال} عكس ^{فإن انتفاء الإنسان ليس بشاكلة بالفعال} بل إذا قال المحدث في دليله هذا الإنسان ويقول الإنسان كونه فرضاً لا يجوز أن يكون أبيضاً من وجه من عدم كونه الإنسان لأنه يوجد كونه أبيض مع كونه الإنسان أيضاً كما يوجد مع ^{الذي هو مقتضى المقدمة المنعوتة} وكذلك عدم كونه الإنسان أيضاً يوجد مع كونه أبيضاً ومع عدمه ولا يخفى عليك أن بطلان السند الأعم مطلقاً يفيد إثباتك المقدمة المنعوتة فإنه إذا بطل عدم كونه ضاحكاً بالفعال ثبت كونه إنساناً وليس السند الأعم بسند الحقيقة لأنه لا يقوى المنع في الحقيقة وإن كان يقوى تخلفاً ^{ولا خلاف في} عن الحقيقة ^{ولا خلاف في} وانعدم كونه سنداً في الحقيقة لا يدفع ^{ولا خلاف في} والآخر ما يكون الأعم ^{ولا خلاف في} فإبطائه يفيد أن بطلان الأعم يستلزم بطلان الملزوم كما عرفت

[illegible][illegible]

هذا هو المطلوب
والمراد من ذلك
أنه لا بد من
بيان الفرق بينهما

ولا بد ههنا من بيان الفرق بينهما والفرق ثابت وهو السائل أي من
مقدمه معينة يعلم المعلن أن دخله في مقدمه من حيث يتصل بدفعه أو كذا
مجموع الدلائل بدون تعيين مقدمه من مقدمه لم يعلم ذلك في غير مقام يتكلم
بما يدل على فساده لم يستقم والظاهر أن عرضه تحيل المعلن في الحاشية قبل
الفرق أن من لم يعلم من عبارة عن طلب الدليل فلا يحتاج إلى شاهد حاصله
أنه من المقدمة نظرية عندي والمطلب بيانها وهذا ما لا يحتاج إلى شاهد
وأما من الدليل فعبار عن قلب وهو دعوى فلا بد من دليل فيه أنه
لا يجوز أن يكون طلب حجة الدليل وببإنيته كالمتمتع بملكوته ويمكن أن يقال
إذا كان مقصود السائل من الكلام على الدليل طلب حجة الدليل وببإنيته
لو كان كذا مقدمه مدية معلومتين له فيكون متعين ولا يكون نقصانين
حصر طيف السائل في السمع والمعاينة والفرق الدليل في غيره أي غير مدله
قد لا يكون بعينه والمرا لا يكون بعينه في قوله الدليل في صورة أخرى
مع أنه لا يختلف إلا باعتبار موضوع المطلب فلا يختلف الدليل بحسب
الحال الأوسط فإن جعل السائل مراداً فهو ملازمه مقامه
لم يكن إيجازاً بعينه وقد يحتاج الشاهد في الدلالة على فساده

وهذا هو المطلوب من بيننا
المراد من ذلك
أنه لا بد من
بيان الفرق بينهما

هذا هو المطلوب
والمراد من ذلك
أنه لا بد من
بيان الفرق بينهما

وهذا هو المطلوب
والمراد من ذلك
أنه لا بد من
بيان الفرق بينهما

فقد الدين

نور الدين

ان يقول المتك حقيقه الانسان موجهة لانه شئ وحادث لا شئ
 موجهة فيورد عليه انه على تقدير وجوب حقيقة من الحقائق يلزم محال
 وهو انه لو كانت موجهة فاما ان يكون وجودها موجه او لا فكان
 الثاني فكيف وجد بدون الوجود وان كان الاول يسلك في وجوب ذلك
 الوجود وهكذا فاما ان ينزه الى وجوبه لا وجود له او يتسلسل وكلاهما
 محالان ويندفعه بان لا يلزم لزوم الحال وانما يلزم ان تكون حقيقة الوجود
 وجودية ولا منفك ذلك ولو سلم فوجه في عينه وتساؤل الخامس انا نقول
 ان فعل زيد وعمر وخلق الله تعالى لانه فعل محيد وافعال العباد
 بخلافه تعالى فيورد عليه النقض من قبل المعتزلي بان زنا بان يقول
 الزنا فعل من افعال العباد وليس بخلق الله تعالى لانه قبيح وخلق القبيح
 قبيح وانصافه تعالى به محال ويندفعه بمنع كون خلق الزنا قبيحا
 ومحالا ولما القبيح والمحال فعلة لا خلقه ويدهما بون لا يخفى البعث
 السابع في المدلول اعم من ان يكون قبل اقامة المندعي
 المدلول او بعدها من غير المدلول عليه بان يقول السائل هذا المدلول
 ليس بصحيح من غير ان يقتضيه عليه من جهة دلائل كاشرة لا تسمع

[illegible][illegible]

نور الدین

۲۰۰۰

[illegible][illegible][illegible]

ΔΙ

[illegible]

مولوی حسین علی روم

وَأَطْلَبَ هَهُمَا بَيْنَ مَقْصُودِ السَّائِلِ هَهُمَا إِسَادَ الدَّلِيلِ وَبَيَاتِ حَالِ

احوال و امور
 و اخبار
 و مسائل
 و مسائل
 و مسائل

[illegible]

۵۰

المعاشرة مع رجل الدين في البيت
فإنه لا بد من أن يكون
مخلصاً من كل عيب
وأن يكون له من
العلم ما يفي بالغرض
من التعليم
وأن يكون له من
الخلق ما يفي بالغرض
من المعاشرة
وأن يكون له من
الدين ما يفي بالغرض
من التعليم
وأن يكون له من
الخلق ما يفي بالغرض
من المعاشرة
وأن يكون له من
الدين ما يفي بالغرض
من التعليم

يَسْتَفْسِرُ وَيَعْرِضُ لَيْلٍ لِمَعْلُونٍ أَلَيْسَ لَهُ خَصْمٌ أَكْبَرُ مِنْ هَٰذَا

ازججه تقدیر المنع بانه قدح في جزء الدليل وقد تحقق قبل تمام الدليل

بجلاف الاخري والمعارضة الحق بالتاخير ولا خلاف من صحة الدليل فلهذا

وفيل تقدم النقض على المناقضة لان النقض اقوى منها لانه يقبح
 التماس صاحب المالكات اذ ادب باقويه

حجة الدليل بخلاف المناقضة وما تقدمان على المعارضة قال في المحل

عنه قد يبالى بالمعارضة أقوى من تسقيض قبيحها لأن المعارضة

الذي يستلزمه التمسك بالحق، ويقع ان النقص انه نفاذ الدين وال

منه فقولوا له لا تقبلوا مني الا ما يشاء الله تعالى ولا تقبلوا مني الا ما يشاء الله تعالى

الميز ومقد يستلزم ففي اللزيم كما اذا اكل اللزيم مساويا لاناقول

انما يستلزم نفيه نفى اللازم لا لا لازم ونفيه نفى اللازم لا لا لازم

ان يكون اللزوم اعم من الحرارة للشارع كما في هذه ممكنة لإيجاب التسعة نقص

حصر في الثلاثة يعني المنع والنقض والمعارضه بقدر الدليل ما لا يتم استلزامه

لَا يَسْتَلِمُكُمْ مَعَكُمْ إِمَامٌ شَاهِدٌ عَدَمِ الْإِسْتَلِمِ

أو لاجتياحه المقدمات المذكورة بين تلك المقدمات أو لعينيتها ولاستدلاله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

ختمه من قول
على ما يشاء كان الوجه في الحاشية
الطائفة وادناها الجارية والفتوة ونحوها
وقال في الموضع سورة بقره والحمد لله
ثم في الحاشية سورة بقره والحمد لله
للموت في قوله من استعمل الحاشية
السائل من هذا الموضع في الحاشية
نور الدين في الحاشية في الحاشية
جوان في الحاشية في الحاشية
ما في الحاشية في الحاشية
الكتاب في الحاشية في الحاشية
الكتاب في الحاشية في الحاشية
الكتاب في الحاشية في الحاشية
الكتاب في الحاشية في الحاشية

ان کی شہریت ختم کرنا چاہیے
اور اس پر پابندی ہے کہ
مقامی آبادی کو قبول کرنا چاہیے
اختیار رکھیں

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

لِلْمَظْهَرِ وَسَعَى فِي الْوَقْتِ وَكَوَسَعَى فِي ذَلِكَ الْهَوَايَا مِنْ مَهْمَدِيْنِي اَوْ دِيْنِي

وأيضا رعايهم في البحث تقريرا كلاما من علم آخر لمؤارة فيه المعلن فيظهر عمله

بَيْنَ النَّاسِ فِيضًا بِمَا حَصَلَ مِنَ الْمُنَافَرَةِ دَوْلَتُ الرَّايسِ وَلَهَا كُنْهٌ فَادْكُرْهُ
عَلَى سَبِيلِ التَّحْتِمَالِ ۱۴

بجانب سائل فلانه ربما يخطأ بالاستعمال في البحث فيظهر سماحة محنته

ولأنه لعله يذكر المعلل بعد ذلك الكلام كلاماً ما يفهم به ما يخفى عليه
نشره ١٣

من المأمور وقد ذكر بعض ذكر الدليل دليل على مقدمة نظرية اوتنبياع

خفية فلا يحتاج الى اذنها كما جهله الذي ما يخفى به الناس وربما يورث

الاستيحاء في البحث بلفظها كخصيصها في ايامنا لكثرة وكثرة العنلاء والرجوع
 لاسيما في الامانة ١٢

الثلاثة الاخيرة كزينة فائدة بجانب المصلحة تقصير ان تكون فيها كزينة فائدة

لجانبا مسائل ايضا كما لا يخفى ومن جملة الواجب ان يكون في كل كلام بيان ضعيفه عند المناظره

٢
كالكلام في علم الكلام فإنه يجب أن يتكلم فيه باليقينيات المعينة واللافتة

لأنه لا يكفي في الاحتقار الامارة ولا سيما في البقيع بوجاهة الظاهر كان

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْإِسْلَامِ كَمَا كَفَرُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ الْقِيَامَةَ لِلَّهِ لَا يُقْدِرُ شَيْءٌ وَلَا

سَمِعُوا الْعِلْمَ الَّذِي فِيهِ أَنْتُمْ مُتَعَدِّينَ أَلَمْ تَكُنْ

يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُ رِزْقِكَ إِذَا كُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ

[illegible]

۱۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔
 ۲۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔
 ۳۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔
 ۴۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔
 ۵۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔
 ۶۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔
 ۷۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔
 ۸۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔
 ۹۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔
 ۱۰۔ اے مومن! تم اپنے آپ کو اپنے
 اعمال سے محفوظ رکھو۔ اور اپنے
 اعمال سے اپنے آپ کو محفوظ رکھو۔

لا نغوص للعِللِ بِإِثباتِ الظنِّ بِذلكِ الضمِّ وَكَونِ الدَّيْءِ عَمَلًا لِدُخُولِهِ
 لَدَيْنَا فِي ذَلِكَ كَمَا إِذَا قَالَ الطَّبِيبُ السَّقْمُ نِيَّاسُهُ لِلصَّفَرِ أَفَلَا تَتَبَّعُنَا فَلَمْ
 يَحْدُثْ أَمِنْهُ الْأَمْسُ هَذَا فَيَقُولُ السَّائِلُ يُجِزُّ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ مَنْ إِفْرَادِ السَّقْمِ شَيْءٌ غَيْرُهُ
 لَكِنْ مَا وَجَدَ فِي تَتَبُّعِكَ فَإِنَّ مِثْلَ هَذِهِ السُّؤَالِ لَا يُفِيدُ شَيْئًا لَأَنَّ وَضْعَ الطَّبِيبِ
 إِذَا هُوَ إِثباتُ الظنِّ بِكَوْنِهِ مُسَهَّلًا لِأَجْمَعِ قَوَاعِدِ الطَّبِيبِ ظَنِّيَّةٌ وَهَذَا
 لَا يَنُفَاةَ لَهُ عَنْهُمَا أَمْ لَا لِأَنَّ الْمُنَاطِرَ مِنْهَا ذَكَرَ هَذَا الْفَرْقَ الدِّينَ الرَّازِي فَلَمَّا نَظَرَ
 الْأَوَّلَ أَنَّهُ حَبِيبٌ عَلَى الْمُنَاطِرِ أَنْ يَحْتَزَّ عَنْ الْأَخْصَارِ فِي الْكَلَامِ عِنْدَ الْمُنَاطِرِ
 كَيْلَا يَحِلَّ بِالْفَهْمِ وَالثَّانِي أَنْ يَحْتَزَّ عَنْ التَّطَرُّلِ لِتَلَاوُذِهِ إِلَى الْأَهْلِ
 وَالثَّالِثُ أَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ الْأَلْفَاظَ الْغَرِيبَةَ وَالرَّابِعُ أَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ
 الْبَحْلَ الْمُحَقَّلَةَ لِلْعَيْنَيْنِ بِإِلْقَاءِ بَيِّنَةٍ مُعَيَّنَةٍ الْمُرَادُ وَالْخَامِسُ أَنْ يَحْتَزَّ عَمَّا
 لَا دَخَلَ لَمْ يَنْقُصْ وَلِئِنْ خَرَجَ الْكَلَامُ عَنْ الضَّبْطِ وَلِئَلَّا يَلْزِمَ الْجُدْعُ عَنْ
 الْمَطْلُوبِ السَّادِسُ أَنْ لَا يُضْعَكَ وَلَا يَنْفَعِ الصَّرِيحُ وَلَا يَتَكَلَّمَ بِكَلَامِ السُّفَهَاءِ
 الْمُنَاطِرَ لَا يَهْمُ صِفَاتُ الْجَوَالِ وَوُضْأَتُهُمْ لَا نَوْعٌ لِيَسْتَرِدَّ بِهَا جِهَاتُهُمْ
 وَالسَّابِعُ أَنْ يَحْتَزَّ عَمَّا كَانَ مُوَبَّاهًا عَمَّا أَذْهَبَ الْفَهْمَ وَلِحُزْمِ أَمْرٍ بِأَنْ يُرِجَّ قَتَّةُ
 نَظَرِهِ وَحَدَّةُ ذَهَبِهِ وَالثَّامِنُ أَنْ لَا يَحْسِبَ الْفَهْمَ حَقِيرًا لِتَلَاوُذِهِ رَعْنَةً

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بالتخلف عن حروف بدليل الخلاف في الصورتين حوت مانعاً
 بان نقول الله متكلم بكلام ازلنا قلنا عن المقاصد ومدعيها
 بدليل انه اسند الى ذاته وكلم الله موسى تكليماً فبينهم لحاجز الجاهل
 فيدفع بالاصل وينقيض بالخلق فقول انهم اضافة القدر الى
 المقدور فيمنع مستنداً بانهم حقيقة واعراض بانه تاوية الحروف
 الحادثة فيمنع بان يقال لا نسلم ان الكلام مركب من الحروف
 ان الكلام لفي القواعد وما يجعل الكلام على القواعد لئلا

خاتمة	من الرسالة العضدية	الطبع
-------	--------------------	-------

[illegible][illegible][illegible]

٢٠

رابطہ خانہ قائدین

پیشوایان و سران و نمایندگان

فازا قدر صاحب

۱۰

اشکان علی

کتابخانه عمومی و اسناد

مجله علمی پژوهشی فصلنامه مطالعات فلسفی

1998

بسم الله الرحمن الرحيم

(Signature)

١٠٠

10

10

1990

1997

10

معين الغاصيين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مخبرك يا من كانت فيه هذه عامة الورود وتزين اشرف المخلوقات بالعلم المحمود وتفضل على من ابطل مدعى الحق الفصيح بالبرهان
 المقاطعات واجتبت طوعا بالحق الساعات وعلى ذراريه الاطوار وصحابة الانبياء اراما بعد فيقول العهد المصنوع بكل احد
 الكريم محمد بن عبد المحليم بن مروج شريف رسول الله مولانا محمد بن احمد الانصاري نسبنا والكنى مولانا
 لما اتهمس مني المتوقد الذي المولوي شجاعت حسين الفارغوري ويزيد الكمال الحاج المولوي ولي محمد المولوي صانها
 الله عن شر كل غي وغي وحقن قرا تامل على شرح مسلم الفاضل المؤيد بتايد الله مولانا احمد الله ان حشره جماعي الرسالة
 التي صنفها من قدم على سلم العلوم وسلم على عتبة ذوى القنوم وحسبك شهادا على وفور علمه وسلم ثم كيف لا وقد تجر في علمنا
 العالم المفوم محبوب الله الباي مولانا محمد بن الباري الله في سنة الف واية وتسع وعشرين من هجرة سيد البشر وقد كان
 قرأ العلوم على مقدم المحققين قدوة المذنبين بقصدى السالكين محي سنة سيد المرسلين حاشا للقرآن عالم علوم القرآن
 والى توفيقه مزيد الاشتغال لا يحتاج الانسان كيف وقد شتره جودى القنوم كالشمس بين القنوم الذي هو في سلسلة
 اهداى مولانا الشيخ قطب الدين الشهاب السهالي قدس سره الله تعالى في تبيان المغالطة العامة الورود فشرحت فيه
 مستعينا بوجهي الخرج والحدوثى ورضي الله تعالى الامام وجارنا الشرح بعون الملك الغمام حادى الجوابات وشا على المطلوب
 وحيث يعين الغاصيين في روافد المغالطين والزموس الاخوان وخلص الخللان القفر في معين الانصاف
 او تجنب عن الاعتساف لا ادعى الصواب في كل باب فان الانسان ملازم المسئولية انما تصواب بكل ليس الا شيان
 الرحمان قوله من المغالطات التي من تصنيفية وهو خبر مقدم مبتدأ قوله توليناس ماني مزجهم والمغالطة عبارة في المشهور عن
 القياس انفا ساداس من حيث الصورة بان لا يكون على العمية المنتهية باختلاف شرط وحسب الكيف والكم او الجملة كما ان يكون
 الشكل الاول ساداس او ممكنة وكلها جزئية وان كان حيث المادة فقال شراح المطالب انما انفساد من جهة الصورة فبالا يكون
 القياس منتجا للمطلوب وظن كونه منتجا بالان لا يكون على شكل من الاشكال لعدم تكرير الاوسط كما يقال الانسان
 له شعر وكل شعر نبيت من محل فالانسان نبيت من محل ولا يكون على منبر منتج وان كان على شكل من الاشكال كما
 يقال الانسان حيوان والحايان منجن فالانسان منجن فان الكبري ليست بكنية انتهى وفي شرح الشمية المعروف

[illegible][illegible]

الفساد فاسد لعدم ثبوت المدعى فاسد فالمدعى صار مقادير الطلب قوله واجاب بعض الافاضل
 الخ وفي بعض النسخ واجاب بعض الفضلاء والمجيب حوالا لما عجز الباقى اصبحت يدعى المدعى فاسد
 في الاداب الباقية شرح الرسائل الشرعية وكيفية وضع ما اجاب به ان لا نسلم ان تلك الشرطية
 التي هي النتيجة اعني قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا تنكس بذلك العكس
 الى عكس النقيض الى هذه الشرطية اعني قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا
 حتى لا يرمي كذا بالعكس كذا بالنتيجة فيكون ثبوت المدعى حقا وكيف تنكس تلك الشرطية الى
 هذه الشرطية فان عكس النقيض على راي القدامى عبارة هي ان يكون طولا والعكس نقيضين لطول
 الاصل بعينها ومبنا ليس كذلك فان الشئيين في الاصل اعني النتيجة والعكس مختلفان في المخصوص
 والمعموم اذ المراد من الشئ في الاصل اعني النتيجة هو الشئ الخاص اعني النقيض والمراد من الشئ في العكس
 هو العام اذ لو لم يرد الشئ العام في العكس اعني قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان
 المدعى ثابتا بل يرد فيه ذلك الشئ الخاص اعني النقيض فيكون هذا العكس في قوة قولنا
 كلما لم يكن ذلك الشئ اعني النقيض ثابتا كان المدعى ثابتا وهذا ليس بحال بل هو صادق بلا ريب
 وبالحكمة لما لم تنكس تلك الشرطية التي هي النتيجة الى ذلك العكس بعكس النقيض فنقول ان
 تلك الشرطية التي هي النتيجة تنكس بعكس النقيض على راي القدامى الى قولنا كلما لم يكن ذلك
 الشئ ثابتا كان المدعى ثابتا وبه يبي ان لا خلف في هذا العكس ولا ضير فيه فاعدم الاستدلال
 لاسا ومن هذا الموضع ظهر ان جواب هذا المجيب بالمتع وتوهم كيف الخ سبب عدم منع
 او رد تقوية له ولا حاجة اليه او المانع ليس بنقض شئ بل يزيله السند هذا عن
 توضيح الجواب وانه سلم بالصواب قوله اتول فيه اي في الجواب وهو في قسم من اجاب
 قوله اما اولانا فانهم الخ بهذا بحيث على سبيل الجدل بالثبات اخذت على الطريق
 الذي سلمه المجيب والغرض من الزام الخصم واسكاته وتقسيم برهانا فقام المقدم
 الصادقة في نفس الامر الى العكس الذي سلمه هو اي المجيب وهو قولنا كلما
 لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ ثابتا بل في بعض هذه المقدمة صغرى وذلك العكس المسلم
 به في خصصات هيئة الشغل الاول البينة لا نتاج فينتج هذا الضم المقدمة التي انكر اذ كان المجيب اعني قولنا
 كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا فنقول كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ
 ثابتا وكلما لم يكن ذلك الشئ ثابتا كان المدعى ثابتا فينتج كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا وبه

في قوله
 المدعى فاسد لعدم ثبوت المدعى فاسد فالمدعى صار مقادير الطلب قوله واجاب بعض الافاضل
 الخ وفي بعض النسخ واجاب بعض الفضلاء والمجيب حوالا لما عجز الباقى اصبحت يدعى المدعى فاسد
 في الاداب الباقية شرح الرسائل الشرعية وكيفية وضع ما اجاب به ان لا نسلم ان تلك الشرطية
 التي هي النتيجة اعني قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا تنكس بذلك العكس
 الى عكس النقيض الى هذه الشرطية اعني قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا
 حتى لا يرمي كذا بالعكس كذا بالنتيجة فيكون ثبوت المدعى حقا وكيف تنكس تلك الشرطية الى
 هذه الشرطية فان عكس النقيض على راي القدامى عبارة هي ان يكون طولا والعكس نقيضين لطول
 الاصل بعينها ومبنا ليس كذلك فان الشئيين في الاصل اعني النتيجة والعكس مختلفان في المخصوص
 والمعموم اذ المراد من الشئ في الاصل اعني النتيجة هو الشئ الخاص اعني النقيض والمراد من الشئ في العكس
 هو العام اذ لو لم يرد الشئ العام في العكس اعني قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان
 المدعى ثابتا بل يرد فيه ذلك الشئ الخاص اعني النقيض فيكون هذا العكس في قوة قولنا
 كلما لم يكن ذلك الشئ اعني النقيض ثابتا كان المدعى ثابتا وهذا ليس بحال بل هو صادق بلا ريب
 وبالحكمة لما لم تنكس تلك الشرطية التي هي النتيجة الى ذلك العكس بعكس النقيض فنقول ان
 تلك الشرطية التي هي النتيجة تنكس بعكس النقيض على راي القدامى الى قولنا كلما لم يكن ذلك
 الشئ ثابتا كان المدعى ثابتا وبه يبي ان لا خلف في هذا العكس ولا ضير فيه فاعدم الاستدلال
 لاسا ومن هذا الموضع ظهر ان جواب هذا المجيب بالمتع وتوهم كيف الخ سبب عدم منع
 او رد تقوية له ولا حاجة اليه او المانع ليس بنقض شئ بل يزيله السند هذا عن
 توضيح الجواب وانه سلم بالصواب قوله اتول فيه اي في الجواب وهو في قسم من اجاب
 قوله اما اولانا فانهم الخ بهذا بحيث على سبيل الجدل بالثبات اخذت على الطريق
 الذي سلمه المجيب والغرض من الزام الخصم واسكاته وتقسيم برهانا فقام المقدم
 الصادقة في نفس الامر الى العكس الذي سلمه هو اي المجيب وهو قولنا كلما
 لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ ثابتا بل في بعض هذه المقدمة صغرى وذلك العكس المسلم
 به في خصصات هيئة الشغل الاول البينة لا نتاج فينتج هذا الضم المقدمة التي انكر اذ كان المجيب اعني قولنا
 كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا فنقول كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ
 ثابتا وكلما لم يكن ذلك الشئ ثابتا كان المدعى ثابتا فينتج كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا وبه

[illegible][illegible]

ان يكون مكابرة كيف ومن المقررات ان موضوع الحقيقة الطبيعية هو العلم من حيث هو عام من شأنه التحقق بتحقق فرد والافتقار
 باقتراح جميع الافراد وتلك التي تفتقر الى اتصالها ان المولف عبر عن المقدم بالحكم عليه من التالى بالحكم به بالاسراج فيه بعد وضع المقصود
 فقدر قوله انه لا يمتنع ان يخرج على المقدم من حيث هو ان العكس الذي منه لم يجب تقريره انه لما ثبت ذلك العكس الذي منه لم يجب
 والذي صدق به جميع الناس من صدق المطلق بعد تسليم صدق المقيد او الى منه كذا المقيد بعد تسليم كذا المطلق وكل من سأل
 كما ترى ان ذلك هو سلم ستلزم صدق المقيد صدق المطلق لازم صدق ذلك العكس كما تقر في البحث قوله لا علاج هذا بيان لمنشأه
 فخطا لم يجب ان يوضح ان المنهج بعلمه ان خصوصية المصدق داخل في مفهوم العام المصادق فبناء على هذا الزعم قال ان
 من شئ في الال على النتيجة وهو قولنا كمالا لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا به شئ من الاشياء على ان يفيض عن حقيقة
 وحيد شئ من الاشياء في ضمن شئ من الاشياء قوله لو كان كذلك لكان هذا بيان فساد ذلك المنشأ وهو صحيح ان ما ذكره
 من اعتبار خصوصية المصدق داخل في العام المصادق فاسبا لو كان الامر كذلك وفيه خصوصية المصدق لازم فساد
 استنادنا لم يكن حقيقة لازم والافضل بالعكس في الحقيقة قد تقر في ذلك ان نقيض العام والافضل مطلقا كيرن بعكس العنيتين بمعنى ان كان
 العام في العنيتين يكون نقيضه خاصا ما كان خاص في العنيتين يكون نقيضه عام كالمحور ان الانسان فان الحيوان من الانسان مطلقا المصدق
 ان الانسان حيوان بعض الحيوان ليس الانسان بغير نقيض الانسان الحيوان لان الانسان الحيوان ايضا عموم وخصوص مطلقا
 لكن بعكس العنيتين لان نقيض الحيوان هو الحيوان من نقيض الانسان هو الانسان لان الانسان المصدق كل الحيوان لان الانسان لان
 انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص صدق بعض الانسان ليس بالحيوان لان انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام كقولنا
 يتحقق العام في ضمن فرد اخر سوى هذا الخاص للشيء اذا تقر به انقول هو غير خصوصية المصدق كما يعتبره المصلي بان
 حقيقة العام والافضل مطلقا عدم وخصوص مطلقا كيرن في الحقيقة في العام والافضل مطلقا كيرن مساواة والافضل مطلقا كيرن
 خلاف المقر فاللزام من ذلك الملازمة انه لا يرد من اعتبار خصوصية المصدق صدق العنيتين الكليتين لانقول معنى قولنا كل
 الانسان كل الحيوان لان الانسان في ضمن الحيوان لان الانسان المطلق فيصدق بوجبه كلية اخرى ايضا سنا افقة لقولنا
 بعض الانسان ليس بالحيوان وهو قولنا كل الانسان في ضمن الحيوان لان الانسان وكلما تحقق صدق العنيتين الكليتين
 تتحقق التساوي ككون جميع التساوي بالاداء ومنها لا يلزم انكاس الكلية كلية في المستوى وهو صحيح ان العكس تقييم والمستوى
 عما ذكره من تبديل طرفي الحقيقة بان يحل محل عنوان الموضوع وما به عنوان الموضوع محمول لبقاء المصدق والكيف
 بان الال ان كان صادقا كان العكس ايضا صادقا وان كان الال موحيا كان العكس ايضا موحيا وان كان الال سالبا
 كان العكس ايضا سالبا والموجبة الكلية لا تنعكس الا جزئية الكلية مجازا ان يكون المحمول عن مصدق الال نحو كل انسان حيوان
 ضرورة صدق المحمول على جميع افراد الموضوع ولا يصدق عكسه كلية وهو قولنا كل حيوان انسان لان الانسان المصدق الخاص على
 كل فرد لا عام وهو ايضا مفهوم والخصوص بل يصدق عكسه جزئية وهو قولنا بعض الحيوان انسان هذا هو المصدق للمقر وعندهم

[illegible]

ان الحبيب سلم ان لزوم ثبوت المدعى على تقدير عدم تحقق شئ من الاشياء محال بعد تسليم قرقر قول الملاحظ فليس
 محال لمكين شئ من الاشياء اثباتا كان المدعى ثابتا واقرب اليكس آخر وهو قولنا كلما لم يكن ذلك الشئ ثابتا كان المدعى
 ثابتا واذكى ان ليس بجزم ذلك الحبيب يلزم بطلان مدار قياس الخلف فيبطل قياس الخلف على زعمه وتسلم
 علما ان خلا سلم ان ثبوت المدعى على تقدير عدم تحقق شئ من الاشياء محال الا قول بطلان العكس الذي هو مدار
 الملاحظة فكيف تفصيل قولنا فلا نقض علينا ولا يبطل مدار قياس الخلف على زعمنا ولك ان تقول بعد التفرل و
 تسليم ان ثبوت المدعى على تقدير عدم تحقق شئ من الاشياء محال انه لا يلزم من بطلان قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا
 كان نقيضه ثابتا بطلان قياس الخلف اذ ليس مدار على ذلك القول بل مدار على كلية الاستثناء وان بطل كلية ذلك
 القول كما يتقرر من شرح المطالع وكلية الاستثناء عبارة عن ان يكون استثنى ثابتا في جميع اجزاء ثبوتية وتتحقق الا في بعضها
 فوكل قوله قد بر اشارة الى هذا قوله ادعى في انكم لما بطل المؤلف ما احاب به الحبيب عن الملاحظة فاني بالجواب ان
 هو حق في زعمه بما للمحقق الدواني ح وهو صحيح على افاده المحقق السعدي ح اننا لا نكذب على النقيض الذي ادعى
 الملاحظ كذبه وهو قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا لان المقدم في هذا العكس هو عدم ثبوت شئ
 من الاشياء محال بداهة ان شيئا من الاشياء هو الوجه تعالى وعدم الوجه تعالى محال وشئ محال يتلزم من عدم
 وضد فيستلزم ذلك المقدم المحال الثاني الذي هو وضد وهو ثبوت المدعى الذي هو ثبوت شئ من الاشياء المحال
 المذكور صاوق وليس كاذب فاني تقر الملاحظة قال مقدم اما آخرين ح مواضع المؤلفات ونسبوا ان عدم ثبوت
 شئ من الاشياء يلزم لا ارتفاع النقيضين بها المدعى ونقيضه ارتفاع النقيضين مستلزم لاجتماع النقيضين فكيف
 عدم ثبوت شئ من الاشياء يلزم بالجمع ثبوت المدعى ونقيضه فكيف عدم ثبوت شئ من الاشياء يلزم بالاجتماع
 هو ثبوت المدعى فصدق العكس لا يرتب فيه على اقبل ما اذ لا فان ارتفاع النقيضين شئ من الاشياء فعل تقدير عدم
 ثبوت شئ من الاشياء لا يكون في الارتفاع ايضا وانما انما يجازي سلم ارتفاع النقيضين لاجتماع النقيضين شئ من الاشياء فعل تقدير
 عدم ثبوت شئ من الاشياء لا يكون مستلزما بعد وكيف لو وجد الاستلزام لو وجد شئ وقد فرض عدم جميع الاشياء
 هفت ولا تخالفنا انما نحن من جميع مقدم فقولنا لم شئ بعد استلزام ارتفاع النقيضين لاجتماع النقيضين
 فانه وان شئ كذا محال فانه سئل عليه فافهمه فانه قد ورد ذلك الحق على بعض المصنفين لا بد لو تقديره ان استلزام المحال محال
 المحمود بعض من بعض العقل من غير العقل في خصوصية المحمود ان يكون بعض الحالات مستلزما لبعضها كما ان العقل لا يجز ان
 يكون الممكن من حيث امكانه مستلزما للممكن الا من غير العقل مستلزما للمحال محال لا يستلزم كل محال اي محال بل يتلزم من العقل
 باستلزام محال الا في بعض المواضع ولا بد في ذلك المحال من ان يكون النقيضية ثابتة للاستلزام بينا ما قد كما ان عدم الوجه تعالى
 محال كذلك عدم العقل لا بد العقل حازمي قولنا كلما لم يجد الوجه لم يجد العقل الاول بعد سطر ان العا حجب

علة تامة للعقل الاول عدم العلة التامة مستلزما لعدم العلول وقد يجزم العقل بعدم استلزام محال محال لعدم العلل
بين ذلك المحالين فيكون القضية مثبتة للاستلزام بينها كادوية وعكس النقيض المذكور من قبل الثاني كيف
يكون صادقا بل يكون كاذبا فان العقل يجزم في قولنا كلما ثبت المدعى ثبت شيء من الاشياء وعكس نقيضه على طريق
الافتداء كلما ثبت شيء من الاشياء لم يثبت المدعى وعكس نقيضه على طريق المتأخر من ليس التبعة اذا لم يثبت شيء من الاشياء
ثبت المدعى ولا بد ان يجزم العقل في هذين العكسين بحصول الجزم في الاول مع الجزم في هذين العكسين لا يجوز العقل صدق
قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا وهذا هو عكس النقيض الذي جعله المؤلف صادقا والجملة جواب
المؤلف ليس بشيء فلا بد من تصحيح جوابه فخر ولا يجب عليك في هذا الايراد من العقل بوجوه الاول اوردته القائل
رجح بالتوضيح ان الجزم في قولنا كلما ثبت المدعى ثبت شيء من الاشياء وان اوجب الجزم في عكس نقيضه على طريق الافتداء
لكنه لا ينافي الجزم في عكس النتيجة المسلم صدق عند المحب المؤلف بجواز استلزام محال هو عدم ثبوت شيء من الاشياء للنقيض
وجاز ثبوت المدعى وعدم ثبوت وقيد ان المورد لمحقق السند على وجه من استلزام محال محال مطلقا فكيف تقبل ما تقدم
من استلزام محال محال الثاني اوردته مقدم المتأخرين رجح بالتوضيح ان عكس نقيض قولنا كلما ثبت المدعى ثبت شيء
من الاشياء على طريق الافتداء لا روية موجبة وكذا عكس نقيض النتيجة المفروضة الصدق عند المحب المؤلف ولا تنافي بين
اللازمين الموجبتين ان كان تاليا باعتنافين نعم عكسه على طريق المتأخرين نقيض نقيض النتيجة لكل لا يعتمد
لعكس نقيض المتأخرين في اشراطات غير على قبل الاول ابقاء مسلم ان لا تناقض مطلقا عابدين اللازمين الموجبتين
لان العقل اذا جزم باحد كيف يجزم بالآخر فلا يكون بينهما تناقض الا ترى انه اذا جزم بعقد قولنا
ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة كيف يجزم بعقد ان كانت الشمس طالعة فانها ليس موجودة وان كانتا
ليست بينهما نقيضتين بل تانها فانه مع الجزم بعكس نقيض على طريق الافتداء والجزم بعكس نقيض النتيجة قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء
ثابتا كان المدعى ثابتا لا يلزم كذب المصالح هو قولنا كلما ثبت المدعى ثبت شيء من الاشياء اذ من يتأيد ثبوت المدعى من الجزم بعكس نقيض
النتيجة تقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء لا يلزم على هذا التقدير ثبوت شيء من الاشياء وكيف يجزم بعقد كذب الاصل مع اني كذا المسلم
بالصدق عند ذلك المقدم ايضا بخلاف جاز ان تانها بان كلامنا ليس عند ادعائنا عكس اشراطات وعدم اعتماد كل كلامنا في انه
مع الجزم في احد العكسين المتأخرين التقديرين لا يجوز العقل في عكس نقيض النتيجة وهذا الكلام حق الى ان تانها باعابان لمحققين قائمون
بعدم مصادمة عكس نقيض المتأخرين في المنفصلات لما في طلق اشراطات كما تقدم في الكلام العلم بالاصل والاصل في خلاف المؤلف فان
تعارفه مسلم مطلقا ان العكس بعكس على اقل تقدير ان تانها ان تانها في عكس نقيض على طريق الافتداء قولنا كلما ثبت المدعى
كان نقيضه ثابتا فنقول كلما ثبت المدعى ثبت شيء من الاشياء لم يثبت المدعى وكلما لم يثبت المدعى كان نقيضه ثابتا فنتيجة كلما لم يثبت
شيء من الاشياء كان نقيضه ثابتا ثم نقول به عدم مقدمه اخرى صادقة كلما لم يثبت شيء من الاشياء كان نقيضه ثابتا

من الاشياء

وكما كان نقيضه ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا بحيث كلما ثبت شيء من الاشياء كان شيء من الاشياء ثابتا بخلاف الواقع
 ماورده بعض المتأخرين من على سبيل المعارضة بالقول لا يجوز في الحقيقة القول ان كل ما لم يثبت المدعى كان نقيضه
 ثابتا وكذا لا يجوز في قولنا كلما كان شيء من الاشياء ثابتا فحصل الجرم في قولنا كلما لم يثبت المدعى كان شيء من
 الاشياء ثابتا بل يجب الجرم في عكس نقيضه يعني قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا مع الجرم في هذا
 انعكس الجرم العقل صدق قولنا كلما لم يثبت شيء من الاشياء لم يثبت المدعى شيء كلامه فافهم وتشكر قوله وذلك ان
 المنع ولا حاجة للمانع الى ذكر السند الا انه ذكره لقوته لمنه لا خفية المشا لا يمنع قوله بحج الاستدلال على عدم العقل
 يجوز ان يستلزم محال محال لا يجوز لا يخرج فيه ولكن هنا يجوز والاستدلال في محال الفرضه كاستلزام جماع النقيضين لعدم
 وجوده وتعلق النقيضين بالاستدلال في محال النقيضين اي عدم شيء وجوده كقولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان
 زيد قائما وكان زيد ليس بقائم قد بر قوله وذلك ان لا شروع في تمثيل جواز استدلال محال محالا بقول الحكماء ان الاشياء
 لذلك جوازها وقوله في اثبات قدم الزمان اعلم اولادان القديم على تسعين بالقديم بالذات وهو الذي لا يكون
 وجوده من غيره والقديم بالزمان هو الذي لا يكون سبوقا بالعدم والاول ينحصر في الحق تعالى ومثال الثاني المهلك على انهم
 وكذا الحوادث على تسعين بالذات وهو الذي يكون وجوده من غيره كجميع الكمالات والحوادث بالزمان هو الموجود
 بعد العدم ان كان وقت لم يكن في تلك الحوادث موجودا فيه ثم نقضي ذلك الوقت وجها وقت آخر فصار هذا الحادث وجودا
 فيه كاشخاص المركبات العنصرية وثانيا ان القديم بالذات خاص مطلقا من القديم بالزمان لاجتماعهما في الوجود تعالى
 وتعارف الثاني عن الاول في الفلك عدم تفارق الاول عن الثاني قطعا والقديم بالزمان اعم من وجه من الحوادث
 بالذات لقصد تمامه على الفلك تفارق الاول عن الثاني في الوجود تعالى وتعارف الثاني عن الاول في شخاص المركبات
 العنصرية والحوادث بالذات اعم مطلقا من الحوادث بالزمان لقصد تمامه على شخاص المركبات العنصرية وتعارف الاول
 عن الثاني في الفلك عدم تفارق الثاني عن الاول قطعا والقديم بالذات متبائنة وهي القديم بالذات مع الحوادث بالذات
 مع الحوادث بالزمان والقديم بالزمان مع الحوادث بالزمان وثالثا ان الزمان عندهم قديم بالزمان بان ليس سبوقا
 بالعدم وقالوا في اثبات قدم الزمان لو لم يكن قدما بالزمان بل كان سبوقا بالعدم لكان لعدم
 قبليته ولوجوده بعدية وهذه القبليته قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبليته لا توجد مع البعدية فهي زمانية لا
 اطلاق القبليته منفعة للعدم السابق والبعدية منفعة للوجود اللاحق ولو اتبع القبليته والبعدية اجمع الوجود
 والعدم ولا شبهة في استحالته وانما الكبرى فظاهرة فالنتيجة ان هذه القبليته زمانية اي بحسب الزمان فترى ان
 يكون قبل الزمان زمان ههنا تفصيل قال المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه بركبت
 لا يشعروا بانها عام الزمان المستحيل لو وقع يستلزم محالا اخر وهو وجوده حال عدمه قد بر ان ثبت

الاطلاع على النقوض الواردة على ويل قدم الزمان فان حصل له مبسوطات قول قال الخ مثال آخر يجوز استلزام
الحال محالاً وتوحيدها من الشيخ الرئيس ابا علي بن عبد الله بن سينا قال في الشفاء ان ارتفاع انقيضين يستلزم استحالة
وجودها بقيا سدي من الضرر بالاول من أشكال الدول هو كلما تحقق ارتفاع انقيضين كما كان في الاكاسم انقيض احداهما وكما ارفع
احدهما تحقق الآخر وارتفاع الشيء يستلزم تحقق نقيضه فكما تحقق ارتفاع انقيضين تحقق الآخر وكما تحقق ارتفاع
انقيضين الارتفاع الآخر وكما ارفع الآخر تحقق احدهما فكما تحقق ارتفاع انقيضين تحقق احدهما بقيا سدي انقيضين
كما تحقق ارتفاع انقيضين تحقق ارتفاع انقيضين وهذا هو المطلوب فيما اوردده سلطان العاقرين برهان العيون
مورد حجة الرب الحق المحقق العارف بالحق فورا بعد مقدمه في خبره سلم العلوم بما توهموا انه ان ارد في الكسري في
القياسين جميع التقادير المكنة الاجتماع مع المقدم كما بوشان الكيفية الشرطية ومنها تقدير تحقق ارتفاع انقيضين
فلا نسلم صدقها لان التحقق بما في الارتفاع فابن الزوم فيما وان ارد فيما اسوة ذلك التقدير فلا يكون كلية وكيفية شرط
الاستلزام فابن الاستلزام قد برر قوله لا يقال الخ هذا نقض على جواب المؤلف من تسليم صدق على نقض وتقريره انه اذا كان
شيء مستلزما للمدعى او لنقيضه فيجب لزوم المدعى مع عدم لزومه بوجوب تناقض اطلاق يلزم ههنا لانهما سلم على انقيض
وحاصل استلزام عدم ثبوت شيء من الاشياء لثبوت المدعى وقد سلم في غير هذا المناقضة وبقوله كلاما لم يكن المدعى ثابتا
كان نقيضه ثابتا وحاصل استلزام عدم ثبوت المدعى لثبوت نقيضه على جميع التقادير ومن جميع تقادير عدم ثبوت
المدعى عدم ثبوت شيء من الاشياء فيكون عدم ثبوت شيء من الاشياء استلزاما لثبوت المدعى كما هو مقتضى انعكاس
والتبوت نقيضه كما هو مقتضى انقضاء من البديهي ان لزوم انقيض ليس بلزوم المدعى فاجتمع لزوم المدعى وعدم
لزومه بوجوب المطلوب من هذا التوضيح ظهر لك ان قوله في جمع الزوم ان جوابه لبقوله اذا كان الخ وقوله وبين الخ جملة
مترتبة بين الشرط والجزء وقد برر قوله لانا نقول الخ جواب بالمنع فاحصل لانا انه يلزم ههنا تناقض لان التناقض
انما يبين لزوم المدعى وسلب لزومه بوجوب يلزم ههنا وانما يلزم ههنا لزوم المدعى ولزوم سلب المدعى ولا تناقض
بينه كيف فان حصل لزوم المدعى ولزوم سلب المدعى في جميع ظرفين لزومين موجبتين تالي احداهما انقيض
تالي الآخر ولا تناقض بين التعيين او من شرط التناقض لا تتلذذ في الكيف فتدبر قوله في زوايا المقام
مقام استلزام المحال محالاً قوله خبايا جمع الخفية بتقدير الخايرة على البناء الموحدة ثم بعد اياها تحاشية على اوردان
الخفية موصورة ومعنى قوله ذكرت هي في السموت الثاني من مباحث سمة الشرطيات واجمال ذكره هناك ان منهم من
انكر استلزام المحال محالاً عما منه انه لا يلزم من علاقه ايجابية وهو مقتضى بين الحالات وتوهم من جزم استلزام المحال
محالاً مطلقاً وعليه الشيخ الرئيس وتوهم من زعم ان المحال يستلزم محالاً آخر لو كان اللزوم جزءاً للزوم كقولنا اذا كان
زيد حمالاً كان ناهقاً وانه الزم محكم ودعوى الجواب فان حقيقة اللزوم امتناع اللفظ كما في شئيين سواء كان

احد بابيه لا يخرج ولا يخرج من حيز الاستلزام المحال محال ثابت اذا كان بين الحالين علاقة وهذه القول به الماشهر بين
 المنطقيين بينهم من قال انه لا يحزم العقل يستلزام المحال محال لا سدا كان بينهما علاقة اولها لا يفيد العقل
 من تعين العلاقة بين المحالات ثم تجوز العقل يستلزام المحال محال لا يخرج فيه وان اشتبهت النقيضين فارجع
 الى شروحي انما عاظم جمعهم انه ثم انما انما انما الكلام الى هذا المقام فنقول ان كماله تقريرين ولما جملات
 انما التقرير الاول في كلامنا انما التقرير الاول ان يقال ان المدعى ثابت لان عدم ثبوت المدعى على جميع تقادير
 وتوهم يستلزم ثبوت نقيض المدعى وثبوت نقيض المدعى على جميع تقادير عدم ثبوت المدعى يستلزم
 ثبوت شئ من الاشياء فمصدق قولنا كلاما لم ثبت المدعى بشئ من الاشياء بهذا القول يستلزم صدق
 الحكم بنقيضه وهو قولنا كلاما لم ثبت شئ من الاشياء ثبت المدعى وبهذا بطلان بطلان هذا الحكم يستلزم
 بطلان ملزومه وبطلان ملزومه ضروري حتى ينشأ الاستلزام الى بطلان عدم ثبوت المدعى بطلان من هذا بطلان
 ثبوت المدعى وبهذا المطلوب وانما الجوابات عن التقرير الاول فمن وجوه منها ما ورد في المسألة السادسة في عقدة
 الوثيقة مع اللقائمي احمد بن علي السعدي راجع في فتح الباري من غير فائدة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 على قانون المعقول فان كذب عكس النقيض انما يستلزم كذب اصل وهو بهذا النتيجة وكذب
 النتيجة لا يستلزم ان كذب مقدمة من مقدسي القياس او فساد مبادئ لا فساد المقدم من الصغرى
 بخصوصه فاللازم من كذب النتيجة وعكس نقيضها انما هو انما انتفاض قاعدة القياس الموجبة للطية المتصلة
 اللازمية كنفسها بعكس النقيض او انتفاض قاعدة انتاج الموقنين الكائنين المتصلتين اللزوميتين على
 هيئة الشكل الاول موجبة كلية متصلة لزومية مع صدق المقدمتين وانهما في انتاج ثمراتهما او فساد
 مقدمة من مقدسي القياس او فساد مبادئ القياس لا فساد الجواب الاول اي المقدم من الصغرى اذ لا اثر لك
 المقدم او التالي في كذب الشرطية ولا في كذب القياس فلا يلزم بطلان عدم ثبوت المدعى فلا يفيد المغالطة
 لاثبات شئ من الدعاوى فضلا عن ان يكون واردة على اثبات جميع الدعاوى وقية ان النتيجة لازمة للقياس
 وفساد اللازم يستلزم فساد اللازم قطعاً سواء كان الفساد في هيئة اللازم او في ما يتوقف اللازم
 عليه من اجزائه الاولى والثانية ولكن لما ليس الفساد ههنا في اللازم وعنى القياس بالاسور المذكورة
 في الجواب بمقالة البرهان وشهادة الوجدان فكلما يزعم فساد في القياس فساد مقدم
 صغرى لعدم سبيل الى احتمال آخر فاستقام التقرير الاول لانه لا يفتقر عدم انطباقه على قانون المعقول
 وسنما نلوا فسلم ان القضية التي يكون تأليها من المفومات المشابهة انعكاس النقيض وعليه
 مدار المغالطة فاني تقريرها وسنما لان النتيجة المحصلة من المقدمة متناقضة ولا تقاينات لا انعكاس

بعكس النقيض فلا نكس لها وفيه انه بعد تسليم صدر مقته في القياس لزومية كيف يمكن القول يكون
النتيجة الثانية ^{بعد الاول} انما اورد استاذنا في معدن العلم العقلي والكل في حقه بالتوضيح اننا لانسلم ان الشرطية
التي هي نتيجة تكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا لان نقيض مقدم
النتيجة انما قولنا لم يكن المدعى ثابتا ليس قولنا المدعى ثابت حتى يتقرر ذلك العكس بل نقيضه زوجه حقيقة
فان نكس النتيجة الى قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن المدعى ليس ثابتا ولا ريب في
ان هذا العكس لا يستلزم ثبوت المدعى حتى يتقرر تقرير المغالطة فان قلت ان نفى التقي يستلزم الاثبات
فيلزم ثبوت المدعى قطعا فالمقرعين المفرقت هذا الاستلزام اذا كان المقدم ممكنا مسلم واما اذا كان
المقدم محال فم ومثنا ان ثبوت اشئ اى المدعى على تقدير نفيه كما يلزم من عكس النقيض ليس محال واما
الحال مما حجة ثبوت الشئ لنفي الشئ في الواقع ولا يلزم هذا من عكس النقيض فان الثبوت في الواقع
والنفي بحسب الفرض وبأجملته اللازم ليس محال والمحال ليس لازما ومثنا ما اورد المحقق السيد
رحمه الله باننا لانسلم صغرى المغالطة وهو قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا فان من تقادير عدم
ثبوت المدعى عدم ثبوت شئ من الاشياء وعلى هذا التقدير لا يكون نقيض المدعى ثابتا اذا نقيض ايضا شئ
من الاشياء فكيف يصدق الصغرى كلية واما لو ادعى المجزئية فنفسه كما سلم الانها لا تقيد حينئذ فان النتيجة
بح ليست الاجزئية وهو قولنا قد يكون اذا لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا وبوجهية الموجبة
لا تنكس بعكس النقيض كما هو مشهور في كسهم فلا يلزم الاستحالة والمطلقة في حكم المجزئية لانها متلازمان
واعترض عليه مقدم المتأخرين رج بوجهين الاول ان هذا الجواب منع للمقدمة المسلمة عندهم وعلى تسليم
مدار المغالطة نفيه ابطال مدارها والثاني ان المعبر في الكلية التقادير الكثرة الاجتماع مع المقدم كما هو مصرح
في كلام الشيخ الرئيس وغيره وتقدير عدم ثبوت شئ من الاشياء محال الاجتماع مع المقدم فلا يضر عدم
لزوم التالى على هذا التقدير ولا يذنب عليك ما في الوجهين على ما قيل لما في الاول فبان دعوى كونه الصغر
مقدمة مسلمة لا تسع بلاينة وان شئت منها مسلمة في قياس الخلف فتذكر يا قد سلف من الجواب
الثاني وعلى تقدير تسليم تسليم تسليم ليس بحجة بعد حكم العقل بعدم تسليم ولما في الثاني فبان ان مقدم
طوى لكشع عن بيان كون تقدير عدم ثبوت شئ من الاشياء محال الاجتماع مع المقدم ولا اظنك
مرتابا في ان هذا التقدير ما يمكن اجتماع مع عدم ثبوت المدعى الذي هو المقدم نعم هذا التقدير من المحالات
الا ان تقادير الشرطية اعم من المكينات واستحالات هذا تقدير والموجود منك امها اللبيب ان ترفع
التقرير الآخر للمغالطة المذكور سابقا بالجواب الثاني والرابع المذكورين فيما مضى وتسمع مني على الرغم

في ابطال كل مدعى اثبت المدعى دواعي الى بدعا اخر في حاضرة الباري القوي فنقول ان المدعى متنع لانه كل المكن
 المدعى متنع لكان وجبا او مكننا بالامكان الخاص لا يحصله المواد في الثلث وكما كان وجبا او مكننا
 بالامكان الخاص لكان مكننا بالامكان العام من الوجوب والامكان الخاص فتتبع
 كل المكن المدعى متنع لكان مكننا بالامكان العام ومتعكس بذمة النتيجة بعكس النقيض على طريقة القدادا الى
 قولنا كل المكن المدعى مكننا بالامكان العام لكان متنع بسبب ضرورة استحالة وجود الخاص مع امتناع
 العام فبطلان هذا العكس يوجب بطلان الاصل وهو يوجب بطلان القياس ولا استحالة في الصغر
 ولا في الكبرى كونهما لليتين ولا في العينية كونهما بنية الانتاج والاختلاف لازم الاس من اخذ عدم امتناع المدعى
 ولم يستلزم للتحال محال فعدم امتناع المدعى محال فالامتناع حق وهو المطلوب والوجوب عندنا من وجوب الاول
 ان قولكم المدعى متنع مدعى ام لا على الاول فهذا المدعى ايضا باطل بعين هذا الدليل فما هو جوكم فهو جوبا
 وعلى الثاني فلا يستلزم المذكور من جباكم يستلزم بل لا بد من وجوبه حيث وان الثاني ان النتيجة تنصت
 تأنيها من الامور العامة فلا نسلم ان القضية التي تاليها من المفردات الشاملة تتعكس بعكس النقيض
 فلا خلف مثال وما بلغ الكلام الى هذا المقام بعون النعماء فعليا لا اعتصام وكان الاتمام بخلاف الاول من
 ربيع الاول سنة ثلث وستين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة رسول النبيين
 بنى الحرمين عليه صلوات رب المشفقين ما دام وجود القومين اللهم صل وسلم عليه

٤٩

خاتمة بسم الله الرحمن الرحيم الطب

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد فقد انطبعت
 رسالة المختار في الطب العامة الموروثة لانا محب البهاري مع شرفه معين القلم
 من تصانيف المرحوم الميرزا محمد تقى سيد العلماء في دهره سنة الفصلا في عصره مولانا الحاج الحافظ
 محمد عبد الحليم اوفا مدني دارنا في شتى تبعات اقامت ابنه مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم
 الامام السيد فيضه اعلى المنيعة ترحب الشكوك والاوامام والمفيدة للخاص والعام وكان ذلك في
 شهر شعبان من شهر سنة ثمان وتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة في المطبع العلوي المنسوبة
 الى محمد علي بخش خان المرحوم الكنتوي باهتمام الفاضل الكامل المولوي محمد مشتوق تولى الكسندوي

سلم الله العبد فقط

اشعار

ماہران علوم عقلی و نقلی و واقفان ہوا خشتی و جلی کو بشارت فیض اشارت ہو جیو کہ معنایت
 رب قدر کتابی بی مثل و بی نظیر علم ستارہ بین ہر شے تہنی شرح شریفیہ معروف بہ رشیدیہ
 جسکو تہ التکمیل نے ہر اندر میں نامعلوم عقلی و نقلی دلائل احاطہ حافظ ابوالحسنات
 محمد عبدالحی ادا مکتبہ العلیہ میں بجاوشی شریفہ و فوادم غریبہ فرما کر بار اول مطبع علوم
 محمد علی عثمانی نے کتب میں طبع کر کے اشاعت فرمایا تھا اب بعد تصدیق اجازت بار دوم کتاب مذکور
 معہ رسالہ حسین الناصحین فی رد المعاصیین بخشی از رسالہ مفید الناصحین نے
 معین الناصحین ہر لفظ شریفہ معہ اشعار حسب فرمائش فقیر خادم حسین کے اوسے مطبع
 علموی محمد علی عثمانی نے تیسویں بار تمام برگزیدہ از انمولوی سید محمد معشوق علی سید اسد
 القوی کے لہر خوب و طریق خوش اسلوب طبع ہو کر مطبوع طبائع بہ فی —
 لہذا حج خیرت والا نعمت صاحبان مدین نزدیک ۲ دور کے اداس ہے کہ کوئی صاحب ہنر
 احاطت فقیر تصدیق نہ پنے یا چھپوانے اس کتاب کا تقرار دین ورنہ عوض نقصان تھا
 کف انفسو یشک بلکہ سقدہ نسخہ مطلوب موان بار سال خطیرہ قیمت طلب کر لین فقط —
 و نیز دیگر کتب عمدہ مطبوعہ شرافت فقیہ شریعہ شتارہ بایں جن صاحب کو مطلوب ہوں مقام
 شرف کتبہ مذکور بھی اصل میں اس لہجہ کے نام خطی ہو چکا طلب فرارین انشاء اللہ فوراً ارسال خدمت ہوگی فقط

باید کمال عربی	شرح سلم قاضی مبارک مع تائید	شرح ملا جامی	نواذ الوصول شرح اصول الکبریٰ
مع حصول	مطلوبہ آخری و کتب مختارہ و جامعہ	مع حصول	مصنف فقہی محمد سعید احمد نقوی
عبد	عبد	سید	۱۳۳
سولہ امام محمد	میرزا بدلا جلال	برہن لایزال محمد شفیق مولوی رشیدیہ	نامہ المجلدین مع رسالہ جدیدہ
مع حصول	مع حصول	محمد عبدالحی صاحب حصول مع حصول	مع حصول
عبد	عبد	عبد	۸

خاکسار خادم حسین عثمانی

